وعده على التحقيق فمن ثم يظهر النصب فيه عند نزع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذ الجملة ما تضمنت
اسنادا الشأن فيه الفائدة وان لم يقيد بالفعل كجملة الشرط فان افادت بالفعل كانت كلاما
ايضا بل مرادنا بالجملة اللغوية المحذوف وفاعله ان قلت تسمح البسملة خارجة عنه فقولك جملة
البسملة من اضافة المصاحب قلت بل من اضافة الكل للجزء فان فضلات الجملة منها فمن ثم
يقال للروابط الفضلة انه من الجملة نحو زيد عمر وضرب رجلا معه قال انه هو من وضع الطلبة
وكان الواجب تقديمه على البسملة لانها مقولة له ايضا لكنهم حملوه على صنيع المؤلفين في تأخيرهم
يقول العبد الخ قصدا لتحقيق الابتداء الحقيقي بالبسملة فائدة يقولون القول ينصب الجمل
وما فيه معنى الجملة كقصيدة او ما اريد به لفظه كقلت زيدا واقول الاسهل ان يقال القول
انما يعمل في اللفظ كان جملة او غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا الكلام فالقول منصب
على اللفظ فان انصب على المعنى كان معناه الاعتقاد كقلت ان النية واجبة وان كان اللفظ
اسما لفظا انصب على الدال والمدلول كقلت قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ وقلت معنا
وهو اللفظ المتقدم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صح
على معنى قلت اشكت نعم لا تقول قلت ديز ابل لفظة او نطقت به لان القول خاص
بالمستعمل ومما يرد على كلامهم لا علينا قلت كلمة او لفظا تريد بهما لفظ رجل مثلا تامل
واصل قال قول قلبت الواو الفا لتحركها بعد فتحة ان قلت ما الدليل على تخصيص الواو
بالفتح قلت لان مضموم العين لازم ومكسورها معنا ه غير معتحها فكان المضارع يقال
كيخاف واصله يخوف كيعلم نقل وقلب واذا اسند الى الضمير ضم فافه دلالة على ان العين
واو وقد مثوا في خفت الدلالة على هيئة العين وحركتها على الدلالة على ذاتها ولم يفعلوا ذلك
في قلت لان القاف مفتوحة اصالة فلم تفهم الدلالة وكذا سرته ومت فليتدبر الشيخ
يحتمل اصله شيخ بتشديد الياء فخفف كميت وميت او اشيخ فنقلت حركة العين للفاء فحذفت
الهمزة كما يقال خير في اخير وانه مصدر شاخ فهو من باب زيد عدل يطلق في الاصل على كبير
السن ثم تعورف في كبير القدر ولو صغيرا اما استعارة بجامع العظمة او مرسلا للاطلاق
ثم التقييد او الملازمة بحسب ما ينبغي حصوله فهو الامام العالم مستعار بانه والخطبة محل اطنا
لانها لا تخرج عن ثناء او دعاء او ذكر سبب التاليف والكل يقتضي البسط العلامة
ينبغي ان يقال التاء فيه لتاكيد المبالغة ولا يقال للمبالغة لانها حاصلة بصيغة فعال والقول
وردت هذه التاء في غير صيغ المبالغة كراوية اي كثير الرواية كما في الاشموني في التانيث
فالاحسن ان يقال انها للمبالغة اذ التاكيد اتفاقي من مجامعة الصيغة لا بحسب الوضع على
انه يحسن القول بانها للمبالغة وهي مقولة بالتشكيك فالمؤكد الحاصل بها غير الحاصل بالصيغة
اي انها مبالغة على مبالغة ولعل هذا هو المراد بالتوكيد ثم اشتهرت العلامة عن حقائق

المعقول والمنقول قلت لعله من قولهم الشيء اذا اطلق انصرف لاكمله والا فالعلامة كثير العلم
ولو بفن واحد وقوله انصرف لاكمله اى ظهورا وقد يتقوى هذا ان يكون في مقام المدح والا فالمحقق اقل
فرد واما دعوى ان العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشيرازي فمحل نظر   جامع اشتات
الفضائل بحق قال البيضاوي في قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اشتاتا اى متفرقين بحسب مراتبهم
يقول الفضائل المتفرقة في الناس جمعها ففيه الطباق وهو الجمع بين المتضادين لان الجمع يقابل
الشتات واشتهر ان الفضائل الصفات القاصرة اى التي تحقق ولو لم تتعد كالعلم والفواضل التي
لا تتعدى الا متعدية كالجود ولعله اصطلاح والا فالفواضل جمع فاضلة والفضائل جمع فضيلة
نحو صحيفة وصحائف وكلاهما من الفضل بمعنى الزيادة فيشملان كل صفة زائدة على محلها لكن الاستعمال
مبني آخر فليتفهم   وحيد الدهر يحتمل وحيدا في دهره ويحتمل ان يعني دهره وحيد عن الدهور لوجوده
فيه على حد حسن الوجه وهو ابلغ   صدر المحققين اى المتصدر للامور منهم لكونه رئيسهم او شبه بصدر
الانسان الذي هو محل القلب فهو شرف البدن واشتهر ان التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق بدليل
والتدقيق اثبات الدليل بدليل قلت لعله اصطلاح والا فالدقيق لغة الخفي فمن ثم يقال مسئلة
دقيقة للخفية المحتاجة لشدة التأمل ويقال لشدة التأمل تدقيق   جمال الدين اى محمله وزينته
ان قيل يجب تاخير اللقب عن الاسم فلم قدمه هنا قلنا قالوا ان اشتهر اللقب جاز تقديمه نحو
وقالوا عيسى انما المسيح عيسى لكن لا يخفى ان المص انما هو مشهور بابن هشام وكثيرا ما تجد القابا لم
تشتهر تقدم فلعلهم يقولون فيه شهرة ادعائية ولو قيل اذا كان اللقب شعر المدح وكان المقام
مقام مدح جاز تقديمه كان وجيها   ابن هشام قال السيوطي هم جماعة الاول عبد الملك بن هشام
صاحب السيرة والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع
مؤلفنا   الانصاري نسبة لانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم اى الخزرج منهم وانما لم ينسب
لمفرده ناصر كما هو قاعدة الجمع لمشابهته المفرد حيث صار علما للجماعة المعلومة كاسماء القبائل
وفي الشمني على مغني المص انه ولد في القاهرة سنة ثمان وسبعمائة وتوفي في ذي القعدة سنة احدى
وستين وسبعمائة فعمره ثلاث وخمسون سنة وترك ولدين محب الدين وعبد الرحمن ولم يأخذ عن ابي حيان
نعم سمع منه ديوان زهير   اولا اقول ان احمد الله يحتمل انه مبتدأ وخبر ويحتمل ان اول منصوب
على الظرفية لاحمد وعلى كل حال فالقصد من ان احمد انشاء الثناء وفيه بكسر ان كان قوله ثم اتبع ذلك
القصد منه انشاء الصلاة والسلام كانه قال اللهم في الطلب منك بعد ذلك الصلاة والتسليم واتيانه
بالتسليم عند اتبع للآية ولم يأت به في الصلاة لايهامه الا فراق مع ان العرب لم تطلق هنا وان في
الصلاة الشرعية تفضلية يوما ما وان وقعت في كلام بعضهم فلا يعبأ به كما نص عليه الحطاب
على الشيخ خليل واتهم بجعل قوله ثم اتبع خبرا باقيا على حقيقته من الاخبار لانه يتوقف على امر اني يصلا
بعد ذلك في اللفظ ولم يكتبها وهو بعيد لا دليل عليه ولا يصح انه اخبار عن نفسه فليتفهم وقوله ما لم يعلم

اي لم يكن يعلمه قبل التعليم لان لم لنفي المضي ولا يخفى حسن الحمل على التعليم خصوصًا بالقلم في طالعة التأليف قدوة بالضم من يقتدى به على حد ضحكه بصتم فيكون لما يضحك منه اما بفتح الحاء وكثير الضحك وعلى آله الهادين اي الدالين للخير ولو الايمان لان الاحسن في الدعاء التعميم وتكرار تعقول الدعاء بالصلاة فيه تعظيم فتلحق بمقام المدح فيراد بالآل فيه صلحاء الامة والهداية هنا بمعنى الدلالة على حدواما تمود فهديناهم اما بمعنى التوصل فهي نتروحده انك لا تهدي من احببت وهما استعمالان واردان لان الاول مذهب اهل السنة والثاني مذهب المعتزلة كما قيل الرافعين لقواعد الدين في ذكر الرفع براعة استهلال واللام للتقوية لضعف الوصف عن الفعل بالفرعية وهي ليست زائدة محضة كما حققه المص في المغني والدين الاحكام الشرعية وقواعده اما الاركان الخمسة المعلومة او كل حكم تفرع عنه احكام كحرمة المسكر المترتب عليه حرمة بيعه وهبته والنكاح به ونحو ذلك من اضافة المشبه للمشبه به او انه شبه الدين ببيت ذي دعائم بجامع الرجوع لكل والثواء فيه واثبات الدعائم تخييل والرافعين ترشيح اما بعد الاتيان بها اولى من وبعد لانها الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ومن يأتي بالواو يرى ان المدار على بعد فتختصر وهي في بعض النسخ ايضا وان اردت الكلام النفيس في وبعد فعليك بما كتبناه على الازهرية فهذا الكتاب اصله مصدر كتب ثم صار حقيقة عرفية في المكتوب ثم جعل اسمًا للمؤلف فهو على التحقيق اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة المسمى بشذور الذهب شذور جمع شذرة وهي القطعة واشتهر التحقيق ان اسماء الكتب من قبيل علم الجنس واسماء العلوم من قبيل علم الشخص واعترضه بعض بانا ان مررنا على قول اهل السنة الشيء لا يتعدد بتعدد محله فهما علم شخص والا فهما علم جنس والفرق تحكم ويؤيد ذلك ان ما في الكتاب قطعة من الفن في معرفة كلام العرب الظرفية مجازية لان المقصود لما كان لا يخرج عن المعرفة المذكورة كان كانه مظروف في المعرفة فيه التباس الشيء بثمرته بالتباس مظروف بظرفه بجامع شدة الارتباط والمراد معرفته بوجه مخصوص وهو الحاصل بعلم النحو وان اردت تعريفه وحده وغايته وذكر بقية علوم العربية فعليك بما كتبناه على الازهرية. نممت به شواهده اي فاذا انشد شطر بيت تممته ويحتمل ان المراد انه ناقص بعض شواهد اتيت بها والشاهد جزئي مثبت للقاعدة واعترض بانه من جزئيات القاعدة فيثبت بثبوتها فيلزم اثبات الشيء بنفسه قلت الشواهد المحتج بها ثابتة بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث انها كلية ليقاس حكمها فيما بقي من الجزئيات فهو من الاستقراء ولا دور فيه كما قيل وجمعت فيه شوارده استعار الشاردة للمسئلة البعيدة الفهم وجمعها لتسهيلها وهو مفعول من اقتناص نحو الاقتناص الصيد والاوابد الحيوانات المتوحشة والرائدة الطالبة ومكنت ذكرت اعرابه اي تطبيقه على القواعد العربية كما في العيني ونص عليه الدماميني على المغني ومواد الازهرية ومن فساد الزمان اني رأيت حال اقرائي الشيخ خالد على الآجرومية

ست واربع وسبعين بعد المائة والالف ان الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وانه هو الواقع في
نحو عرب سعيد زيد لينصب على المركب ليس الا فسمعه بعض اهل الازهر فاستغربه وشدد على النكير فيه وصار
يتحدث به في المجالس حتى بلغني واعجب من ذلك ان بعض كبار المشايخ الرؤساء في الازهر انكر ما يعرفون حين
عرضت عليه الواقعة فانا لله وانا اليه راجعون ثم لما عرضت المسئلة على غير واحد من العارفين رضي
فلله الحمد   الكلمة قول مفرد ال في الكلمة للحقيقة والماهية كما هو القاعدة في كل محدود وقوله
قول مفرد خبر عن الكلمة محدودة وليس المقصود الاخبار لما تقرر ان الحكم على المحدود لا حكم فيه لانها انما
بالحد للتفسير لا لان يحكم به كيف والشيء قبل حده مجهول والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان
حيوان ناطق في قوة الانسان اي الحيوان الناطق وليس المقصود انك متصور الانسان بوجه ما
فتحكم عليه بانه حيوان ناطق والا لما صح قولهم القول الشارح يفيد التصور ثم قوله قول ذكر
الفاكهي في شرح هذا المتن هو كالجنس قلت هو مبني على قول بعضهم الامور الاصطلاحية اعتبارية
لا تعلم حقيقتها في الواقع فتعاريفها رسمية لجواز ان لها غير ذاتياتها اي والجنس حقيقة انما هو في الذاتيات
لكن او مختاره في كتابه الازهرية بما قال القطب الرازي في شرح الشمسية انه ليس حقيقة الامور
الاصطلاحية الا ما عينها لها اهل الاصطلاح واعتبروها بازائها كما انه ليس حقيقة الانسان
الا ما وضعه الواضع فهي حدود جزما فالقول جنس حقيقة والمفرد فصل على ان الجزم بالرسمية لاجل
عدم العلم بالحقيقة لجواز انه الحقيقة ثم انه لم يقل قولة ليطابق كلمة لان شرط موافقة الخبر للمبتدا
ان يكون مشتقا او مؤولا به رافعا لضمير المبتدا الا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث وقول هذا جامد
وليس مؤولا بالمشتق لانه صار عندهم اسما للفظ المستعمل كما ان رجلا اسم للذكر من بني آدم ولا
يقصدون انه مؤول بالمقول بمعنى ذات وقع عليها القول وان كان هذا هو المعنى الاصلي
وكذا المفرد صار عندهم اسما للفظ المعلوم فلم يبقيا على معناهما الوضعي سلمنا ذلك فالمصدر
ولو اول بوصف يخبر به عن المذكر والمؤنث الواحد والمتعدد فهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث
نحو رجل صوم وامراة صوم فمن ثم ذكر قوله وتبعه مفرد في التذكير   ثلاث لغات جمع لغة وهي
الالفاظ الموضوعة للمعاني المخصوصة واقول الاحسن انها استعمال الالفاظ لينظر في قولهم
كما هنا في كذا ثلاث لغات اي استعمالات ولغة تميم اهمالها وعلى كلامهم لا يظهر هذا الا بتكلف بان
يقال في كذا ثلاث لغات اي في هذه المادة موضوعة لهذا المعنى ثلاث الفاظ موضوعة كل لفظ منها
بهيئة مخصوصة ولغة تميم اهمالها اي لفظهم الموضوع عندهم ما المهملة ويقولون ان اللغة تطلق
ايضا على الاستعمال كما تطلق على الالفاظ وكلامهم لا حاجة له ويقوي ما قلناه ان اللغة في الاصل
مصدر لغي الرجل اي لهج في كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال انسب من اطلاقه على الالفاظ
ان قلت قولهم كتب اللغة يؤيد ما قالوه قلت من اين ذلك المعنى الكتب التي تبين استعمال
الالفاظ في معانيها بهيئاتها المخصوصة ثم اللغة تطلق على الاستعمال مطلقا فيقال في هذه

الكلمة ثلاث لغات اى ثلاث استعمالات ولو كانت شائعة عند العرب لايختص استعمال
منها بطائفة وتطلق وهو الغالب على الاستعمال الخاص بطائفة لايتعداها لغيرها سواء
اقتصرت تلك الطائفة عليه كقولهم لغة تميم اهمال ما او تعدته الى غيره كما هنا فان هذه اللغات
كلها لتميم واما اهل الحجاز فيقتصرون على الاولى وجمعها كلم اسم انما يفرق بينه وبين
واحده بالتاء فيه خلاف قيل جمع قلة وقيل جمع كثرة وقيل اسم جنس جمعى قال الرضى وفيه تناف
لان اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هى بقطع النظر عن الافراد جمعا او غيره واجاب
بان المراد اسم جنس وضعا جمعى استعمالا او حق اسم الجنس ان يصدق على القليل والكثير كماء وتراب
قلت والذى على حقه هو اسم الجنس الافرادى يتنبؤ للافراد تمييزا بينه وبين الاول وان كان
يستعمل فى الجمع ايضا ثم لا نتوهم من كلام الرضى السابق ان اسم الجنس الجمعى مجاز دائما لمخالفته
للوضع لان استعمال العام فى افراده حقيقة من حيث تحققه فيها او مطلقا عند المتقدمين
على ما بينته فى رسالتى على البسملة لا فرق بين الافراد القليلة والكثيرة ثم فهم مما سبق انه
لا يصح استعمال الجنس الجمعى فى القليل لانه مخالف لاستعمال العرب اللهم الا ان يعتبر مجازا
متفرعا على الكثير من استعمال اسم الكل فى البعض لان سماع نوع العلاقة يكفى ولا يشترط
سماع شخصها ثم قولهم اسم الجنس جمعى وافرادى ليس معناه انه لا يخلو بل المراد انه قد وقد
وقد لا يكون واحدا منهما كاسد فانه قاصر على القليل اى الواحد فلا يصدق عليه افرادى لانه
لا يصدق على الاقل والاكثر ولا جمعى لانه ما اختص بالجماعة ثم انهم صرحوا بان الجمع يدل على
آحاده دلالة التكرار بحرف العطف فهو من الكلية واسم الجمع يدل عليها دلالة الكل على اجزائه
فهو من باب الكل وهو الحكم على الهيئة المجتمعة ولم ار نصا فى اسم الجنس الجمعى والظاهر انه كاسم الجمع
ويكون الفرق بينهما ما قالوه ان اسم الجنس الجمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء فى المفرد غالبا
وقد يكون فى الجمع نحو كماة وكمأ وقد يفرق بينهما بالياء كرومى وروم وزنجى وزنج وتركى وترك
وعربى وعرب بشرط ان روم وما معه ليس اسم جنس جمعيا يطلق على ثلاثة فما فوق بل هو اسم
للجيل المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه على بعض ولو مائة مجاز والرومى بياء النسبة
اليه لكونه بعضه فهو من باب تميم للقبيلة المعلومة وتميمى للواحد منها وليس مما نحن فيه واما
القول بان اسم الجمع مدلوله لفظ الجمع كاسم الفعل فمستبعد كالقول بذلك فى اسم المصدر
على وزن فعل يطلق الوزن على هيئة حركات الكلمة فقط كقولهم زنة مفاعيل لما يشمل قنادبل
ويطلق عليه مع مراعاة اصول الحروف وزيادتها وهو المراد فى التصريف عند الاطلاق وقناديل
بهذا الوزن فعاليل اللغات الثلاث فتح اوله مع سكون ثانيه او مع كسره وكسر اوله مع سكون
ثانيه اتباع الاول للثانى لا غرابة فيه الا ترى قراءة الحمد لله بكسر الدال اتباعا اللام والثانى
لغوى نسبة للغة من حيث كثرته فيها لا انه حقيقة لغوية اذ حقيقة الكلمة واحدة الكلم واطلاقها

على الجمل من تسمية الكل بالجزء او استعارة بجامع شدة الارتباط . حرف ردع ونحو انه معمول لمحذوف توضيح لقوله ثلاثة اوجه والتقدير تاتى حرف ردع ويصح انه بدل على تقدير وجه حرف ردع او انه تجريد معترك بعلى تلك امل ثم الاولى من ايها انه قول بني اثبت والنظر انها بسيطة لانه الاصل ودعوى التركيب لا دليل عليها وقد قلت فيما كثر على المعنى الذي اثبتنا للزجر وليس يلازم ذكر المزجور معه في الكلام اذ يكفي علم الحيث كاحوال الكفار ويصح توجيه الزجر الى المؤمنين لان الصالح يزجر ليداوم على صلاحه ويرتقي لا كمل منه وكذا الا التى بمعناها اقول لعل الصواب وكذلك اما التى بمعناها فانه قال في المغني لا بفتح الهمزة والتخفيف تستعمل على خمسة اوجه ولم يعد منها انها تكون بمعنى حقا نعم ذكر فيه ان اما بالفتح والتخفيف تاتي بمعنى حقا وان همزة ان تقع بعدها كما تقع بعد حقا وتبعه جامع في بعض النسخ بعد هذا وللمعنى رابع تكون فيه بمعنى الا واقول يعني الا الاستفتاحية كما ذكره في المغني وهو حق بمعنى قولهما معا والاحسن ان تفسر بمعنى الا التى يستفتح بها الكلام فالاحسن لسقمه حذف الزيادة من بعضه خلافا لمن زادها رابعا وقوله سم الفعل يسمى مخالفة لانه خلف الفعل قال واو دخل الحصر يحتمل ان تقصده بجرد النسبة ويحتمل انه اراد التبرى اما لكون ما ذكر اصطلاحا لا مشاحة فيه فلا يحتاج لدليل واما لان هذا الدليل مناقش فيه بانا لا نسلم ان المعاني ثلاثة بل هنالك معنى رابع هو لفظ الفعل الموضوع لاسم الفعل عند الجمهور فمن ثم جعله المخالف رابعا لا نسلم ان الاسم موضوع للذات كيف والمصادر اسماء للاحداث او لا نسلم ان الحروف روابط بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذاتين نحو زيد في الدار على ان ربح بعضهم وان امكن ان يقال في هذا ان هنا حدثا باعتبار المتعلق واما ثانيا فاقول حروف كثيرة ليست روابط اصلا كهمزة الاستفهام وحروف التاكيد والنفي والعرض وادعاء الربط فيها تعسف نعم حروف الجر روابط فالاسم ما دل على معنى في نفسه يحتمل ان الضمير في نفسه على حد دخلت امرأة النار في هرة اى الاسم لفظ دل بنفسه على معنى بخلاف الحرف فانما يدل بشرط متعلقه ومجروره او المعنى اى دل على معنى في نفسه اى انه مستقل بنفسه وبالمفهومية لا يتوقف على شيء بخلاف معنى الحرف فان معناه نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية الا قلت بعض الاسماء معناه نسبة تتوقف على الطرفين كالابوة والبنوة وهل فرق بين لفظ الابتداء ولفظ من مع ان كلا منهما يتوقف على مبتدا ومبتدا منه قلت الا ان الاسماء معانيها تتوقف على امور كلية معلومة لكل احد فكانها مستقلة ولفظ ابتدا منها مطلق ابتداء شيء من شيء وشيء ما يعرفه كل احد بخلاف من فان معناها خصوص ابتداء السير من خصوص البصرة فيتوقف على امرين مخصوصين للعلم الا بالتصريح

باسميهما وان شئت فقل المعنى ان لوحظ في ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالابتداء بلازم
العهد وان لوحظ حالة بين امرين كان غير مستقل وعبر عنه بالحرف كسرت من البصرة وهذا كله بناء
على قول الجمهور ان الحرف موضوع للجزئيات مستحضرة بكلي ولكن غيرها فنقول الواو لمطلق الجمع
وبل للاضراب بمعناه للجمع المطلق المخصوص والاضراب المخصوص وقس الباقي وقال السعد
الحرف مستقل وضعا انه موضوع للامر الكلي المطلق وعدم استقلاله في الاستعمال من حيث
انه لا يستعمل الا في جزئي فمن ثم حكم بحرفيته وايضا لعله علامة الحرفية والاصطلاح لا مشاحة
فيه وذهب السيد الى ان الحرف لا معنى له اصلا قلت لعله يقول ان ابتداء السير من البصرة
في سرت من البصرة ماخوذ من التركيب بتمامه ولفظ من وحدها لا معنى لها كما ان الذات
المعلومة تستفاد من زيد والزاي وحدها لا معنى لها وفي هذا المقام اشياء اخر ذكرناها في
كتابة الازهرية غير مقترن باحد الازمنة يدخل فيه لفظ زمن ومساء وصباح لان مدلوله
غير مقترن بالزمان لانه نفس الزمان والاقتران يقتضي شيئا آخر يقترن به وبهذا تعلم ان
الافعال الناقصة ككان ليست لمجرد الزمن والا كانت اسماء بل تدل على الاحداث ايضا لكنها
ناقصة كالكون كذا والاسماء كذا الا التامة اعني مطلق الكون كما هو عند استعمالها تامة وقد
استبيح الفرق بينها وبين الحروف فمن ثم جعلها المنطقيون رابطة فليتامل والمراد غير مقترن
بالوضع الاول ولا يضر اقترانه باللزوم فدخل اسم الفاعل وقولهم انه حقيقة في الحال لا من حيث
وضعه للزمن الحال بل لانه موضوع لذات وحدث ولا يكون الحدث حاصلا حقيقة الا في الزمن الحال بل
هو باللزوم لا بالوضع كما اوضحته في الكتابة المذكورة وخرج افعال الانشاء كنعم وافعال المقاربة
فانها موضوعة بالوضع الاصلي الذي هو حق جميع الافعال للزمن وتجردت عنه ان قلت احملها
على انها الآن للزمن الحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح في الحال بل المدح مطلقا من غير
نظر لزمن مخصوص ان قلت يخرج العلم المنقول من فعل كاحمد فانه مقترن في الوضع الا
قلت لما انتسخت آثار الفعلية بالمرة كانها لم تكن بخلاف نحو نعم وعسى فانهما يرفعان الفاعل
وتلحقهما تاء التانيث ان قلت يخرج اسم الفعل فانه مقترن بالزمن قلت قال
ابن عبد الحق هو طارئ واصل وضعها المصادر كرويد فانه استعمل مصدرا وغيرها وان لم يستعمل
مصدرا فهو على زنة المصدر كعوقات مصدر عوق اذا صوت قلت وهو لا يظهر في عليك
بمعنى الزم فالاحسن ان يقال معنى اسم الفعل عند الجمهور لفظ الفعل فلا زمن من معناه
فهو من باب من حرف جر من كل لفظ مسماه لفظ واما على غير مذهب الجمهور فالفرق في العلاج
الآتية وفي اللغة سمة الشيء ميل لقول الكوفيين اصله وسم وقال البصريون من السمو
واصله سمو والتصرف عليه كسميت واسامي وسمي ولو كان محذوف الفاء لقيل وسمت
واوسام ووسيم وادعاء القلب بعيد الذي يحدثه الفاعل يدل على ما قلت في رسالة

البسملة ان الفعل حقيقة في المعنى الحاصل بالمصدر المعتبر اى الايجاد والتاثير وان كان خلاف ما قيل قال بمعنى ناس جنبي انه برفع السين اى ومن الناس ناس يعني من متعدد وافرد نظر اللفظ كما قال اولا ولا يضبط ناس كقاض لانه ليس مفرد الناس ولا يقتضي ان معنى من واحد فيصار بما قدمه والناس يطلق على الجماعة القليلة والكثيرة قال فالاسم ما يقبل الا او الجر والمقابلة لان الاقسام قد تمتنع لمانع جمع الا ترى الرجل فانه اجتمع فيه ال والاسناد وكذا ال والندا في لفظ الجلالة ومحكي الجمل نحو يا المنطلق زيد نعم لا يجتمع ندا واسناد بل يقبلها الاسم على البدل ولا مانعة خلو لان اسماء الافعال لا تقبل واحدا من هذه انما تقبل التنوين وبهذا تعلم قول المص فيما يأتي الاسناد انفع فانه يعارض بالتنوين فانه ينفرد به في اسماء الافعال ولعله راى ما انفرد فيه الاسناد اكثر وقوله ما يقبل الخ اشارة الى ان العلامة القبول لا الدخول بالفعل والا لزم عدم تسمية رجل هكذا موقوفا فان قلت يلزم اسمية على حرف جر لانها قابلة لدخول من نحو نزلت من على الدابة قلت هي حال كونها حرف جر للتعدية على وجه الاشتغال وهي اذ ذاك لا تقبل من انما تقبلها اذا كانت ظرف مكان بمعنى فوق او الندا ورد عليه الشارح يا ليت قومي ونحوه في حذف المنادى او التنبيه قوله يا ما احلى بني البحر واحلى فعل تعجب وهمزته قطع او الاسناد النداء ورد على المص فيما سيأتي تسمع بالمعيدي واجابت بحذف ان واجاب غيره بان الفعل هنا اريد به مدلوله التضمني المستقل وهو الحدث فصار تسمع بمنزلة المصدر يعامل معاملة الاسماء وفيه اشكال التعريف للدماميني اوضحه في كتابه الازهرية مع اشياء اخر وذكرت في المثال تخريجا سهلا مراده وهو ان خير خبر لمحذوف اى وسماعك خير ويكون تسمع جملة مستقلة وقول ابي الطيب هو احمد بن الحسين المتنبي ادعى النبوة فحبسه امير حمص حتى تاب ورجع والقرك بفتح القاف وكسرها ويقال له كاغد بالدال والطاء المهملتين والبيدا المفازة تبيدى تهلك من ها والسيف من شاف فهلك لانه يهلك به الفرزدق هو همام بن غالب التميمي لشعري لقي الايام عليا وابا هريرة وروى عنهما وعن الحسن بن علي وابن عمر والفرزدق قطع العجين لقب به لان وجهه كان شبيها بها من اثر الجدري والجدل شدة الخصومة وسبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير والاخطل عند عبد الملك بن مروان فاتى اعرابي من بني عذرة فقال له عبد الملك هذا فلان وفلان وفلان فانشد الاعرابي يقول حيى الاله ابا حزرة وارغم انفك يا اخطل ووجه الفرزدق انفعش به ودق خياشيم الجنزل فقال الفرزدق يا ارغم الله انفا انت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ان الخصومة ليست في ابيك ولا في معشرات لتهم اتيا الجعل الاجمية اشارة الى ان خير الجملة الخبرية قيل قوله من ما الهو فنقلت حركة الالف الثانية

عند اسناده للواحد حذفت هنا لالتقائها ساكنة مع ياء المخاطبة كارمي وكذا تقول في تعالى
وهات كضارب امر وتعالى كتفاعل امر بالل وقوله هضيم الكشح اي رقيق الخصر وهو مستلزم
هاتي وتولي وقوله تمايلت اعتراض والريان الروي بالضم هو البهجة والحسن والمخلخل الساق
محل الخلخال   اما المتحركة فخاصة بالاسماء يعني ان كانت حركتها اعرابا والا وجدت في الثلاث
نحو لا حول ولا قوة برفع وتنوين ذلك ونصب على فتحه وتقريب هند   المحدثين هم الشعراء المتأخرون
كالاسلاميين وهو بصيغة اسم المفعول الرباعي كالمولدين للمتولد من العرب وغيرهم والبيت
لابي نواس بضم النون وفتح الواو بلا همز هو الحسن بن هاني البصري لقب بذلك لذوابتين كانتا
تنوسان على عاتقه اي تتحركان اسريا الروم فسمع حمامة تنوح جنبه فانشد يقول   اقول وقد ناحت بقربي حمامة
ايا جارتا هل تعلمين بحالي   ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا   تعالى اقاسمك الهموم تعالى
واقاسمك جزم في جواب تعالى والضمير في بيننا لهما ولمن تألمته او ان فيه حذف العاطف
والمعطوف   لمية اي البيت لعزة بن كثير ومية اسم امرأة وموحشا الا انبري والطلل بفتح
المهملة فاللام ما شخص اي ارتفع من آثار الديار ويلوح يلمع وخلل بكسر المعجمة جمع خلة بالكسر
بطانة منقوشة بالذهب يغطى بها السيوف وسيور تلبس ظهور القسي وموحشا حال من طلل
بناء على قول من جوز الحال من المبتدا والا فمن ضمير الخبر   ما يدخل على الاسماء والافعال كهل
لكن هي بالافعال اولى قيل لان اصلها قد ومن ثم يعرب زيد في هل زيد قام فاعلا بفعل مقدر مذكور
لا مبتدا   بين ياء مفتوحة اما اذا كانت مضمومة كيوعد من اوعد فلا تحذف كراهة الانتقال
من ضم الى كسر خصوصا والضم على الياء ثقيل فتبقى الواو ليحمل الضم لمناسبتها وايضا التنافر
بين الياء والواو يخف بضم الياء   والكلام قول يحتمل انه عطف على الكلمة قول مفرد
ويحتمل انه استئناف وسبق ان القول لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه فقد تضمن ذكر القول
ذكر الوضع بناء على التحقيق ان المركب موضوع بالوضع النوعي فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة
على ثبوت الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلي للتركيب مخصوص والقول بانه مفيد بالعقل
بعد معرفة وضع مفرداته الشخصي مردود ثم اثبات الوضع النوعي وجب ان قلنا الواضع
غير الله لانه لا يحيط بجميع جزئيات المركب اما ان قلنا الواضع هو الله فلا مانع من انه وضع
جزئيا جزئيا ثم المهمل معناه   مفيد يستلزم التركيب وقول ابن طلحة ان نعم كلام مفرد مفيد
مردود اذ انما هي دليل على كلام محذوف بعدها   مقصود خرج جملة الخبر نحو زيد قام ابوه فان قام
ابوه وان كانت في ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لان القصد الاخبار بان زيدا قام
ابوه لا بان ابا زيد قام وان تلازما لان المبحث المعلوم في الاول زيد وفي الثاني الاب وكذا
خرج جملة الصلة نحو جاء الذي قام ابوه فان القصد الاخبار بمجيء من علمت قيام ابيه لا الاخبار
بان اباه قام كما خرج جملة الشرط بقوله مفيد اذ هي وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم نحو اه.

الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه اذ الكلام ا   ا لشرط انما دره للتقييد والقسم
للتاكيد اختار السيد في القسم الثاني واختار ان جملة الشر و ب هي الكلام لان الفائدة المقصو
وهي تعليق هذا على هذا انما تؤخذ منهما وهل يشترط تجدد الفائدة اولا اختار بعض المحققين
ان الشرط انما هو ان يكون الشان تجدد الفائدة ولو كانت حاصلة عند المخاطب لوجود ثمرة ذاك
الفائدة وهي علم المخاطب بان المتكلم عالم ايضا بخلاف ما اذا كان الشان حصول الفائدة لكل احد
كالسماء فوقنا لانتفاء تجدد لازم الفائدة ح اذ المخاطب يعلم من قبل ان المتكلم عالم وانا اقول
انه كلام مطلقا لان النحاة انما يبحثون عن اللفظ فكل مركب وافق تركيب العربية في الدلالة على
المعاني كالمبتدأ وخبره المرفوعين والشرط وجوابه فهو كلام عندهم ولا نظر لتجدد المعنى وعدمه
يطلق على ثلاثة امور وله معنى رابع هو كل ما نطق به ولو لم يفد كزيد فتبين انك ان نطقت به كان كلاما
لغة وان رسمت فلا انه ح ليس قولا ولا مفيدا والكلام لغة عبارة عن القول او ما افاد وقوله يطلق
يشمل الحقيقة والمجاز والظاهر انه في المفيد غير اللفظ كالاشارة مجاز وعن الاشعري انه مشترك بين النفسي
واللفظي وعنه ايضا انه حقيقة في النفسي مجاز في اللفظي   والثاني ما في النفس ظاهره انه اسم للمعنى
والظاهر انه اسم للفظ النفسي الذي يستحضره النفس دالا على المعنى كاللفظ   الاخطل هو غياث بن
الغيث التغلبي وقيل غويث بن غوث كان نصرانيا لقب بالاخطل لكبر اذنيه وقيل لبذاذة لسانه
من الخطل والخطبة من الخطب وهو الامر العظيم لان عادتهم يا تونها فيه   احد اللسانين اي
واللسان به الكلام فانتج المراد   الا رمزا اي والاصل نحو الا استثناء الاتصال   نصيب
بالتصغير   فعاجوا انثنوا منك والحقائب جمع حقيبة ما حملوه من النعم   وان اقترنا
قوله الاتيا هذا يشمل اضرب فان معناه طلب الضرب وهو يقارن والتاء النكت لذا الضرب.
فالحق انهما قسمان   قصة انقضت هي قصة المقربين وهذه قصة اصحاب اليمين فالاسين
انه راجع لحور منهوبين من قريش لانهم يجلسون معهن عليها كما قال   يجلبه العامل قوله
في يجلبه تجوز اي تجلبه العرب عنده وكذا في العامل اي ان العرب تعمل عنده عملا مخصوصا رفعا او نصبا
الخ ثم صار حقيقة عرفية وبهذا تعلم انه لا مانع من ان يكون عدميا كالتجرد في المضارع فان العرب
تعمل عنده الرفع ولا يحتاج الى تكلف بدر الدين ابن مالك انه وجودي اي اتيان الاتيان بالمضارع
على اول احواله   في اخر الاسم المتمكن اقول هذا لا يظهر الا في السكون فانه وصف في الاخر
وهو انتفاء الحركة عنه واما الحروف والحركات فليست في الاخر بل الحروف نفس الاخر حقيقة كالاسماء
الستة او حكما كالمثنى والجمع لان نونهما كالتنوين في نية الانفصال الا ترى انهما يحذفان
للاضافة اللهم الا ان يراد بالاخر المحل المجازي الذي للحرف الاخير واما الحركات فحروف صغيرة ملتصقة
بالاخر فالضمة بعض واو والفتحة جزء الف والكسرة ياء صغيرة فمن ثم اذا امدت الصوت فيهن تمت
وكملت نص عليه الرضي وليست قبل الحرف وهو ظ ولا معه لانها لعظم مثله ولا يمكن شغل محل واحد

بلفظين مثنا ان قلت لولم تكن معه كان ساكنا فلا يبتدء به قلت ممنوع بل السكون
يفضي الى ملاصقتها ان قلت فتوهم في يوعد وقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة بيان
ما قلته اذ مقتضاه انها بين فتحة وبين قلت شدة الملاصقة سوغتهم تسامحا في هذا
ثم لا يصفون اجزاء الحروف بسكون والا كانت الحركة ساكنة فوصف الحرف بالحركة اصطلاحي
والا فالعرض لا يقوم بالعرض ثم قوله جلبه العامل المراد ان حصوله انما هو بحصول العامل وليس
بلازم ان يجد العامل فيجلبه بعد عدم لانا نقول الفعل المضارع ليس له حالة يوقف لا نه متى
نطق به فهو مرفوع بالتجرد اللازم له قبل الناصب والجازم ان قلت مثله الاسم باعتبار الابتدا
قلت ممنوع لان الابتداء جعله اولا لثان على ما هو موضح في محله فهو امر زائد على وجوده على الـ
احواله فليفهم ثم قوله جلبه العامل حقيقة او اعتبارا فان الظاهر ان المثنى والجمع على حده وقعهما كرفعهما
على ما وضحناه في كتابة الازهرية فاذا دخل عامل دفع اعتبر ذهاب ما كان ومجيئ نظيره وقيد الاسم
بالمتمكن لان المبني اسما وما مشابها لا اعراب له واعرابه المحلي ليس له انما هو لبيان ما يستحقه المحل
اذا حل فيه معرب كما اوضحته الكتابة المذكورة في قولهم في محل رفع مثلا ثم تقييد المضارع بالخلو من النون
لشهرته ثم الظاهر ان المضارع ان قرن بها ودخل عليه ناصب او جازم قيل في محل نصب او جزم واما
عند التجرد فلا يقال انه في محل رفع وذلك ان المحل للاولين لعامل النصب والجزم وهو
لا يختص بمضارع مخصوص لانه عامل له صورة مستقلة فبين ما يستحقه في غير هذا المضارع واما
التجرد فهو وصف ولكل مضارع تجرد يقوم به فتجرد يضرب غير تجرد يقوم فاذا منع تجرد فعل من عمل
الرفع للمانع وهو احد النونين فلا معنى لان يبين ما يستحقه في محله لانه لا يكون الا في هذا الفعل
وقد منعه المانع الا ان يقال بين ما يستحقه على تقدير خلو فعله من النون لكن يقال هو تجرد مضاف
للمتصل بالنون واما ما قلته في كتابة الازهرية ان التجرد ليس لفظيا فلا يقوى على العمل محلا فرد
برفع المبني بالابتدا محلا الا ان يقال للابتدا قوة حيث يستلزم خبرا من موضوعه بخلاف التجرد
وان ابيت ما تلوناه عليك فقل انه في محل رفع ومر على الظم بل يجب ادخالها في الحد اي
فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع اي بالنظر للغالب لكن يقال الحد يجب شموله لجميع الافراد كما
المطلوب على هذا مذهب قوله في آخره وبالجملة فجوابه لا يحسم مادة الاعتراض وعلى توهم فلا يصح
ادخالهما في الحد اي فالقيد للاحتراز او لبيان الواقع فيقول المراد بجلبه اولا وبالذات الا بالاتباع
وهذا انما يكون في الآخر ان قلت بل قد يجلب العامل في الاول كفتح همزة ان قلت كلامنا
في الاسم والفعل المضارع وهذا حرف وجر في اسم وجزم في فعل اقول ليس هذا الا بالتباع
واما ما ذكروه في كم مزيته والا فهي منقوصة كما سنقرر في كتابة الازهرية في صفة التسعة اي
في قوله فلولا الغمد والرغب الخوف والغضب السيف القاطع ولا يخفى بان هذا البيت من الحسن
فان ذكر الخبر يعني اختياره على حذفه ويفيد انهما جائزان وهو قول غير الجمهور وان كان

الخبر عاما وجب حذفه والا فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه كما هنا اذ معلوم ان الفعل مسكة
الشيف والا وجب ذكره وقال الجمهور لا يكون الا كونا مطلقا ويجعلون الخاص بدلا من
المبتدا على حذف الحرف المصدرى والخبر محذوف ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف الخ
ظاهره انه اذا اضيفا وكان بال كان باقيا على منع صرفه وهو قول وقيل مصروف مطلقا
وشرط تاثير العلتين فى المنع عدم معارض لشبه الفعل من ال والاضافة وقيل اذا بقيت العلتان
فممنوع والا فمصروف كما يمتنع للعلمية فانه لا يضاف الا اذا قصد تنكيره والتين ان قلت
كيف هذا مع انه لا حلف الا بالله قلت هذا ليس القصد منه الحلف بل تاكيد الخ ومنه توهم العمر
او ان للمولى ان يفعل ما شاء واما ما قيل انه من عادة العرب فلا يتم بدون ما ذكرنا اذ القرآن
لا يأتى على عادة فاسدة المؤذن مراده اللغوى اى المعلم فيشمل المقيم قد قامت
الصلاة يحتمل ان قد هنا للتحقيق والمراد قام الناس لها اى تهيئوا فهو مجاز عقلى او ان قامت
نفسه بمعنى قربت مجازا وقد لتحقيق القرب ولذا يحسن وقوع الماضى موقع الحال الخ
لانها تقربه من الحال ونوقش هذا بان الحال النحوية مقارنة لعاملها مضيا واستقبالا او حالا
وقد تقربه من حال التكلم واين هذا من هذا واجيب بانهم راوا المناسبة فى مطلق الحال
واجاب بعض المحققين بان مضى الحال النحوية واستقباله وحاليته بالنظر لعامله فاذا
قلت رايت زيدا قد سرق فسرق ماض بالنسبة لرايت وقد تقربه من الحال بالنسبة له فكانه
مقارن له بشم قوله ولذلك يحسن الخ يحسب ان المراد ولكونها لمطلق التقريب والا فقد قامت
ليس من تقريب الماضى والذى يحسن كون الماضى حالا التقريب للماضى تامل قد يصدق
الكذوب كنت اعترضت هذا فى كتابة الازهرية بان التقليل لقرينة الحال اذ لو صدق
كثيرا ما كان كذوبا والظاهر انه لا يرد لان هذا قرينة على ان قد للتقليل لا للتحقيق ولا لغيره
وهكذا كل لفظ مشترك يحتاج لقرينة تصرفه لاحد معانيه نعم لو قيل ان يصدق ملاحظ فيه التقليل
وقد لتحقيقها دفعا لتوهم انكارها لصح فالتى للتوقع الخ حاصله ان المراد توقع المخاطب ولا
دليل على هذا بل نحن تابعون للائمة وما المانع انها للتحقيق كانه يقول هذا الامر الذى تنتظره قد
تحقق وذكر ابن سيده ان قد تاتى للنفى فينصب المضارع فى جوابها وحكى قد كنت فى خير
فتعرفه وردّه ابن مالك بانه ينصب فى الاثبات كقوله ساترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا
ذكره فى المغنى قلت هذا الرد ظاهر ان كان ابن سيده تمسك بمجرد النصب اما ان كان قام له قرينة
على النفى كما هو الظاهر به فلا ما اى جمع جمع اى تحققت جمعيته القائمة به فلا يلزم تحصيل الحاصل
وان اردت ما نظر لجمعه بالف وتاء وبسط المقام فعليك بكتابة الازهرية لانه لا واحد
له من لفظه اعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه كركب وراكب وصحب وصاحب انما
الفرق بينهما ما سلف فى كلم وكلمة من ان الجمع من الكلية واسم الجمع كالكل قيل جمل نصب جمع المؤنث

على حدة

الا لايلزم مزيته على اصله مع المذكر وهو مجرد تحسين فلا يتضمن مزية باعرابه بالحركات وذلك
بالحروف   المعتلة المضافة اقول الاولى تاخير المعتلة عن المضافة لان ذكر الاضافة
بعد الاعتلال مستدرك اذ ختمها بحروف العلة الثالثة انما يكون عند الاضافة قال   بمعنى صاحب
لكن ذو لا تاتي الا في مقام التعظيم والشرف ولو من حيث التخويف وشدة العذاب نحو ظل
ذي ثلاث شعب ومن لطائف التنزيل التعبير بها في وذا النون اذ ذهب لآية لما انها
مقام مدح وذكر مفاخر وتعظيم وبصاحب في قوله ولا تكن كصاحب الحوت لآية لما انها ليس
القصد فيها مدحه بذلك   على ان بعضهم يحملها على اما للاستعلاء اي التحقيق على انه
اوانها للاستدراك بمنزلة لكن فلا تتعلق بشيء كما حققناه في كتابة الازهرية في قوله
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا   على ان قرب الدار خير من البعد   على ان قرب الدار ليس بنافع
اذا كان من تهواه ليس بذي ود   احفظه فان كثيرا من الاشياخ ما يخلطون الاول بالثاني
في التقرير   والخمسة الباقية شرطها ان تكون مضافة لغير ياء المتكلم كانه لم يعد هذا شرطا
في ذي لان الشرط ما صح وجوده وانتفاؤه وذو لا يضاف للياء بحال انما يضاف للظاهر المناسب
للشرف الذي هو له واما قوله انما يعرف الفضل من الناس ذووه   فشاذ ولم يشترط كونها مفردة
مكبرة عارية من ياء النسبة نظرا الى انها لا يطلق عليها الاسماء الستة الا ان كانت كذلك اذ ابوي
بياء النسبة وابي بالتصغير وابون بالجمع لا يقال انه احد الاسماء الستة بخلاف زيد
ان هذا اخي الاتيان باخي هنا ولم يقتصر على اسم الاشارة من لطائف التنزيل لانه مقام تعطف خصوصا
وقد ذكر بعد ان له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة بتاكيد نعجة بواحدة   ولا يجيزه جمهور
البصريين ويجيزه ابن مالك على حذف ما فيها ضميره وقرئ وقراءة حمزة تساءلون به والارحام
يد الله فوق ايديهم كناية من ان عهدهم في الحقيقة مع الله فهو تاكيد لقوله انما يبايعون الله
وفيه تلميح الى ان الفضل انما هو لله   لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي
اليك لاقتلك اني اخاف الله رب العالمين اني اريد ان تبوء باثمي واثمك فتكون من اصحاب النار
وذلك جزاء الظالمين قوله اني اخاف الله رب العالمين استئناف بياني كانه قيل لم لا تبسط
يدك انت وقوله اني اريد الخ يقال حب المعصية لا يجوز واجيب بانه لعله جائز عندهم حبا لخصم
للعذر به كالمعاقب عليه لا من حيث انها معصية لله او يقال هذا الكلام القصد منه مجرد قهر الخصم
كانه يقول لا ابالي بهذا الذي تفعله بل انا احبه لانه ضرر لك وحدك وتعاقب علي وربما كان هذا
حاملا للخصم على الانفكاك تامل   وهي دالة على جواب الشرط المحذوف اي لانه عند اجتماع القسم
والشرط يحذف المتاخر وجواب المتقدم لسبقه ولو كان جواب الشرط فهو غير صالح للشرطية فكان
يقترن بالفاء فمن ثم قدره الشارح بها وقدم المذكور عند القسم   كل اسم يحتمل المغلب كالعمرين
لابي بكر وعمر والمشترك كالعينين لجارية وباصرة ونصوا على ان هذين من الملحقات بالمثنى حقيقة

وفي كتابة الازهرية في المثنى كلام حسن   محمد ومحمد ابنه واخوه   صفة ثانية لرجلان اى
وقدم الوصف بالظرف لانه يحتمل الوصف بالمفرد لاحتماله تقدير المتعلق اسما وهو الاظهر
لان الاصل في الصفة الافراد والمفرد ولو احتمالا مقدم على الجملة في النعت كما قال تعالى وقال رجل
مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه   وبلغتها بفتح التاء دعاء للمخاطب بطول عمره وقبله
يا ابن الذي دانت له المشرقان   طرا وقد دانت له المغربان   قالها عوف بن محلم الخزاعي
يعتذر لابي العباس بن طاهر عن وقر في اذنه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه ولم يرد عليه والترجمان
المبلغ بضم الجيم مع فتح التاء وضمها وزاد في القاموس لغة ثالثة فتحهما كزعفران   على رجل
من القريتين عظيم هذا خلاف الاصل السابق في رجل مؤمن من آل فرعون لان الظرف
يحتمل الجملة فحقه التاخير   واللذين مفعول ثان وهو اما من الرؤية البصرية او العلمية التي
بمعنى علم عرفان فتتعدى لواحد فقط فلما دخلتها همزة النقل عديت لاثنين ولم نجعلها من
الرؤية القلبية التي تنصب المفعولين لان هذه تتعدى بالهمزة الى ثلاثة ثم ظاهر عبارته
ان اللذين مثنى لان كلامه هنا فيه لا في الملحق به وهو على تعريفه سابقا لانه دل على اثنين
واغنى عن قولك الذي والذي والجمهور على ان شرط المثنى ان يكون معربا وان جميع الموصولات
مبنية للافتقار المتاصل لجملة الصلة وان اللذين مبني وضع على صورة المثنى في الاحوال الثلاثة
فاعرابه محلي   وهي جارية على سنن العربية اى جريا ظاهرا والا فغيرها جار ايضا كما ياتي لكن
بالتاويل.   واهملت كما هو الاكثر اى واللام لام الابتداء فرقا بينها وبين النافية كما قال ابن
مالك، وتلزم اللام اذا ما تهمل ومذهب الكوفيين ان اللام هذه بمعنى الا وان قبلها نافية واستدلوا
على مجئ اللام للاستثناء بقوله   امسى ابان ذليلا بعد عزته   وما ابان لمن اعلاج سودان
والاعلاج جمع علج الكبير من كفار العجم   بلحارث رسمه والمسموع في لفظه بباء متصلة باللام
واصله بني الحارث والقياس ان يرسم الفاء بين الباء واللام كما ترسم بنو ما الجو كما ذكره
النحوي ووجد بخط الزمخشري ما يقويه في قوله ولكن طفت علماء غرلة خالد كما في مواد المغني
غاياتاها هو الشاهد والضمير للمجد وانت يا عتبا رانه صفة وقبله واها لريا ثم واها واها
هي المنى لو اننا نلناها   يا ليت عيناها لنا وفاها   بثمن نرضي به مولاها   ان اباها
لابي النجم الفضل بن قدامة   ان ان بمعنى نعم اثبته جماعة وانكره ابو عبيدة قال في المغني
استدل المثبتون بقوله   ويقلن شيب قد علا   ك وقد كبرت فقلت انه   ورد بانا
لا نسلم ان الهاء للسكت بل هي ضمير منصوب والخبر محذوف اى انه كذلك والجيد الاستدلال
بكلام ابن الزبير قلت ومن جعلها في هذا البيت للسكت استند لان البيت الاول
آخره هاء السكت لان قبله بكر العواذل في الصبو   ح يلمنني والومهنه   ويقلن بحو بكر
بالتخفيف ومراده بالصبوح شرب الخمر اول النهار   فيما حكى ان قيل ان سيدنا عبد الله بن الزبير

بفتح الراى اباه رجل يقال له فضالة بن شريك وقيل عبد الله بن الزبير بفتح الزاى فقال ان ناقتى
تعبت فقال ارحلها فقال واعطشها الطريق فقال اني استهانها فقال الرجل جئتك مستعطيا وانا حكر
مستميحا لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه فليست ان هنا
ناسخة جوابا يقال التقدير ان الله لعنها اذ انها ملعونة وراكبها اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا
بل هي حرف جواب وراكبها عطف على محذوف اى نعم لعنها الله وراكبها واعترضه الدماميني
بان نعم ومرادفها لا تقع في جواب الدعاء ورأيت بطرته جوابين الاول انها وقعت نظر الشق
الخبرية لانها استلزم خبرا اى استحقت ناقة حملتني اليك اللعنة ثم ان كون ان في الآية
بمعنى نعم كلام المبرد ورد عليه ابو على الفارسي بانهم يتقدم ما يجاب بنعم واجاب الشمني على
المغني بان التنازع فيما بينهم واسرار النجوى يتضمن استخبار بعضهم من بعض فهو جواب
للاستخبار التضمني قلت وهو بعيد فان اسرار النجوى فيما بينهم ليس في الاخبار عن
كونهم ساحرين او لا بل هم جزموا بالسحر فقالوا اجئتنا لتخرجنا من ارضنا بسحرك فاتم امرا النجوى
فيما يفعلان به موسى الا ان يقال بحط الجواب قوله فاجمعوا كيدكم نحو ما قبله كقوله ثم ان الشمني
رد في المغني هذا التخريج بان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى نفاه بعضهم ومنعه الدماميني بان من
وحذاق حكوه عن الفصحاء لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ اى لان لها الصدر فلا
تدخل الا على المبتدأ نفسه بقسم تزحلق مع ان فتدخل على خبرها كراهة افتتاح الكلام بمؤكدين
واجيب بان اللام هنا زائدة وهي لا تستحق الصدارة ورد بان زيادتها خاصة بالشعر كقوله
مروا عجالا فقالوا كيف سيدكم فقال من سئلوا امسى لمجهودا وقيل دخلت مع ان التي بمعنى نعم
لشبهها بالمؤكدة لفظا كما زادوا ان بعد ما المصدرية في قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته لشبهها
بالنافية في قوله ما ان انت ذهب وحذف المبتدأ وهو ما رده في المغني بان اللام للتاكيد
والحذف ينافيه لان التاكيد في مقام البسط والحذف في مقام الاختصار قال المحقق ابن جني
وهذا مردود فقد سأل ابن جني الخليل كيف ينطق بالتاكيد من نحو مررت بزيد وجاءني اخوه انفسهما
وهو جمع بين التاكيد والحذف لم يغيره ثم حمله على هذا ان يقدر الاعراب على الف هذان لانه
اواته يقدر حرف التثنية في الاعراب وان المحذوف لعلة كالثابت تثنية اسم ثلاثي اى
لان ان الذى كلمة اخرى كان فيها التشبيه في هذا كذلك فكيف يقرون اللحن
يفيد هذا ان اللحن من اشد المنكرات شرعا وهو كذلك في الحقيقة الثالث والرابع كالدليل للاول
فالرابع دليل لقوله كانوا يسارعون الى انكار ادنى المنكرات والثالث دليل لكون الاتيان اللحن الرابع
من الاشد عند الكلام على الجمع نحو ورقة وليسير اثنتا عشرة كالواعشرة هنا الحل
لم من الاعراب لانه بمنزلة النون في اثنان قلت وكانهم لم يحملوه على غلام زيد لانه ليس
القصد هنا معنى الاضافة اذ ليس القصد بالحكم انتسبه منسوبين للعشرة بل مجموع العشرة

والاثنين فمن ثم يقولون النون حذفت لشبه الاضافة لا للاضافة لشبه ... المتعاطفين الذين من مادة المثنى فخرج واحد وواحد وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين اقول او الاصل ذوا شهادة بينكم اثنان وكان الشيخ راى ان الاصل بقاء الاول على حاله ويردها ما نقلته او شبه به الخبرنبي على قول الجمهور ان الاسد باق على معناه الحقيقي وانه من التشبيه البليغ بحذف الاداة والحمل مبالغة وقال العلامة التفتازاني انه استعارة ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان الاسد مستعار للخصوص زيد بل لمطلق الرجل الشجاع ثم حمل على زيد فعلى كلامه هو من القسم الاول والمراد بالشجاع عين زيد ومعنى قولهم المبتداء عين الخبر انه لنفسه بحسب المراد ضرورة الاخبار بان احدهما هو الآخر فلا ينافي اختلافهما مفهوما وانه لا استفادة ان هذا عين هذا من ذاتهما بل حتى ركب تركيب الاخبار والا لزم حمل الشئ على نفسه وهو لا يفيد فمن ثم اولوا ابو النجم وشعري شعري بالرجل المشهور بالاوصاف الجميلة والنظم المعروف بالبلاغة واختلاف المفهوم المجمع من الحمل انما يمنع منه التباين الكلي وهذا تحقيق المقام ووقع لنا فيه كلام مع غير واحد ثم ان السعد استدل بانه لو كان اسد باقيا على حقيقته كما قالوا لما كان جامدا فلا يتعلق به الجار والمجرور في قوله اسد علي وفي الحروب نعامة وقولهم الطير اغربة عليه واجيب عنه بانه يتعلق بالشجاع والبكاء المستفادين من اسد واغربة من حيث انهما يدلان على حذفهما اي اسد يجترى علي واغربة تبكي عليه لمعنى التشبيه اي شبيه علي اي بالنسبة لي وكذا الثاني لكن الحق انه بعيد وفائدة اعادة ذلك التوكيد اي نهذا الشرط توكيد للاول فلا يحتاج لجواب آخر كما لا يحتاج الفعل المؤكد لفاعل اقول والاعادة هنا ايضا فائدة هي انه لا فرق بين الواحد والاثنين نصا وان كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قبل بالاولى وليس بشئ اما الثاني فلان لغة اكلوني البراغيث ضعيفة ومع ذلك فعلامة التثنية انما تصح لو كان الفاعل مثنى جزما وهنا الاول وهو احدهما فلا يصح اسناد علامة التثنية له واما الاول فلان البدل هو المقصود بالحكم لكونه غير الاول الا اذا كان بدل الاضراب والنسيان والغلط كرايت زيدا الفرس والاشتمال كنفعني زيد علمه واما بالكلية والجزئية نحو اكلت الرغيف ثلثه واما باختلاف الوصف والعنوان كجاء زيد اخوك ولا يحسن قصده واحدهما انما المراد التاكيد والتعميم جمع المذكر السالم انما يقاس في علم او صفة واذا جمع العلم قصد تنكيره فلذا تدخل عليه ال نحو الزيدون فمن ثم قال الدماميني ومثال ما ثني بشرطه وجوده لا امر فلم تقض النجاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا ابيتم ثبوت الحكم الا بنفقاه ان قلت ما صحة كلام هذا المانع من انه يجمع باقيا على علميته ولا تزول الا اذا اتت ال كما يفعل بالعلم المفرد ان دخلت عليه ال او اضيف نحو على زيدنا يوم النقا راس زيدكم ليلاي منكن قلت انت خبير بان زيدون لا يفيد تعيينا ابدا فقد زالت علميته

ان قلت لم جمعوا النكرة تاويلا اعني العلم المقصود تنكيره وامتنعوا من جمع النكرة الاصلية
قلت لان حق لحوق علامة الجمع ان يكون للوصف لشبهه بالفعل في يضربون والعلم مؤول
بالمسمى فيرجع للوصف بخلاف النكرة الاصلية ثم يمكن الجواب من اشكال الرضي بالحرف المصدري
فان شرط سبك الفعل قيامنا وجوده ثم يحذف عند سبكه فلا يظهر له اثر ثم هذا مندفع بما يسمى بالمقتضي
كما حققه القطب الرازي في شرح الرسالة الشمسية ثم لا بد ان يكون مفردا اذ المثنى لا حظ له في
الجمع بل يجمع ذو في المذكر وذات في المؤنث ويضاف الى الاسم مرادا منه لفظه نحو جاء ذوو تس وذوات
حذام اي اصحاب هذا الاسم الموضوع لهم وكذلك المركب المزجي اما الاضافي فيجمع صدره ويضاف لعجزه
والكوفيون يجوزون جمع الجزئين ذكره مواد الازهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن
بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المتعدد جمع الصدر فقط نحو جاء عبيد زيد اما
ان كان كل منهما متعددا بان كان عبد زيد المصري وعبد زيد المكي وعبد زيد الشامي فالوجه
جمعهما نحو عبيد الزيود ولا يجمع بالواو والنون الا العاقل فان سمع غيره فملحق ولا يجمع فعلان
فعلى ولا افعل فعلاء ولا ما تستوي فيه المذكر والمؤنث ولا مذكر لا مؤنث له كادر والكم لعظم
الادرة والكمرة والى ذلك اشرت بقولي ويجمع تصحيحا مذكر عاقل بتاء ومزجيا مع التاء وعدم
وفعلان فعلى مثله افعل لها فجمعهما التصحيح بآباه من علم وان تستوي انثى ولفظ مع الذكر
اوانعدم التأنيث فالجمع منعدم وذو ومثل ذات جمعا ومنهما الى ما بني او ركبوه من الكلم
بصدر مضاف جمعه وهو فيهما يجوزه الكوفي بشرك لمن فهم هذا وعبد الله علما منعا من جمع
صدره بالواو والنون لانه علم لعاقل اذ جزء العلم له حكم العلم كما منعوا هريرة في ابي هريرة للعلمية
والتأنيث المكسور ما قبلها اي ولو تقديرا نحو المصطفين فان اصله المصطفيين
قلت الياء الثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الياء الثانية
المفتوح ما بعدها وقل من يكسره نطق وعليه وقد جاوزت حد الاربعين ويحتمل انه على اجرائه
مجرى حين . السالم قيل هو وصف نسبي للجمع لان السالم من التغير بناء المفرد قلت
بل يقال هذا الجمع سلم من تغيره عن بناء واحده لبيان فضل الصلاة انه ان قلت
مسلم في الزكاة لا الرسوخ في العلم قلت علم بلا عمل لا ثمرة فيه ان قلت ما تصنع
في الايمان قلت الصلاة لا تصح الا بالايمان فهم مؤمنون وزيادة وبالمقيمين
الصلاة وهم الانبياء فيه انه تعالى لا معنى للايمان بما انزل بما قبله من الانبياء الا مع
الايمان بنبوتهم فهذا ماخوذ مما قبله الا ان يجاب بان المراد الانبياء الذين لم ينزل لهم
شيء بل هم يرسلون بشرع من قبلهم كانبياء بني اسرائيل بعد موسى ولا يحمل على الانبياء غير
المرسلين لانهم لا يجب الايمان الا بهم لعدم امرهم بالتبليغ وما كنا معذبين حتى نبعث
رسولا قيل المقيمين عطف على الضمير في منهم وهو بعيد ويحتمل انه عطف على الضمير في اليك

والكتاب انزل للنبي ولاتباعه يا ايها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم ، واما الاية الثانية
ففيها ايضا اوجه اقول من جملة الاوجه المحتملة ان يكون الصابئون عطفا على ضمير امنوا
وقد فصل بفاصل ما . والنصارى عطف عليه قوله الذين هادوا والنصارى عطف عليهما
غير مسلم لان الاول محلي والثاني تقديري فيكون كل منهما عطفا على الذين والمقطوع عن العطف
هو الصابئون وحده كما قطع في الاية السابقة المقيمين عما في حيز ان مع اسمها وخبرها
او حذف قوله مع اسمها وخبرها كان اوضح لانهما في حيز ان . ان الذين امنوا بالسنتهم
من آمن منهم اي بقلبه او المراد من يستمر على ايمانه وكل هذا في جعل الذين هادوا مقطوعا
عن العطف اما ان جعل معطوفا كالنصارى فالمعنى من آمن من مجموع الذين امنوا والذين
هادوا والنصارى ومصدوق من آمن هم الذين آمنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصارى
وعالمين قيل هو ليس جمعا العالم بل اسم جمع لان الجمع اوسع دائرة من مفرده والعالمون
قاصر على العقلاء والعالم لكل ما سوى الله قلت الحق انه جمع وان مفرده عالم بمعنى صنف
من العقلاء كالادم والبربر والمغربي نعم لم يستوف الشروط وبابها اقول باب سنون
كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر فخرج شفة لكسرته على شفاه
وباب عشرين من ثلاثين الى تسعين قيل انما كان ملحقا بالجمع لانه لو كان كذلك لصدق
عشرين على الثلاثين وثلاثين على تسعة وقس الباقي قلت ولو فرض انه جمع عشرة فليس
على اوله الاصفر مع ان فيه التاء ومع ما فيه من الحذف وتغير الشكل وعليون ونحوه اقول
نحوه كل جمع سمي به مفرد لان عليين اسم لاعلى مكان في الجنة وما ذكر في المسمى به واحدا وجه شهير
فيلزم المنع من الصرف كعرق والظاهر انه للعلمية وشبه العجمة او الزم الياء معربا بحركة على النون
لحين على ان لا يأتوا لان الحلف يتعدى بعلى والمحلوف عليه جواب القسم وههنا عدم
الايتاء الايتاء . اي لئلا تضلوا ويحتمل ان التقدير مخافة ان تضلوا ولا حذفا اي يبين
لكم ضلالكم اي ما فيه ضلالكم لتجتنبوه فانها اسماء جموع ظاهره ان اسماء العدد اسماء جموع
كعشرين وعليه فمفردها الذي من معناها لا من لفظها واحد والظاهر ان اسماء العدد لا تعد
اسماء جموع انما اسماء الجموع ما وضعت لجماعة غير دالة على كميتها كالجيش والركب منبر من نبر
اذا ارتفع قاله الجوهري سنو في طرة عن سن ت بسكون النون وعليه فتحها في سنة
لمناسبة التاء . واصل سانيت سانوت لم يجعلوه بالياء اصالة لانه جمع سنوات ولم يدمع سنيات
والمنكسر يرد الاشياء الى اصولها مع بقاء المعنى ولو احتمالا كما في جعله بدلا من ثلاث
فانه لو قيل لبثوا في كهفهم سنين احتمل ثلاث المائة فلم يذهب المعنى بالكلية ثم مراده مع بقاء
المعنى المراد الا خارجه فدخل بدل البعض لانك اذا قلت اكلت الرغيف ثلثه فاسناد
الاكل الرغيف اولا ليس من حيث وقوعه على كل جزء من اجزائه والا كان كذبا بل من حيث

بل من حيث تعلقه به على سبيل الاجمال الصادق بوقوعه على بعضه وهو المراد وذلا تشكل انه يحمل
باخلال البدل بمحل المبدل منه   ومن لم يوفها فسنين مضاف اليه على القليل كما قال ابن مالك
ومائة والالف للفرد اضف   ومائة بالجمع نزرا قد ردف   ثم انقضت تلك قبله
فعشنا سنين بالوصال وبالمنا   فكانها من قصرها ايام   ثم انثنت ايام هجر بعدها
فكانها من طولها اعوام   ثم انقضت تلك   كعلة ويلعب بها الصبيان   اذا فرقتم
جنا الخطاب فالاحسن فتح التاء في قوله من قولهم عضيته اي من قولهم كلمات عضيته   واما
نحو تحاجوني بتخفيف النون وارد على قوله ترفع بثبوت النون واما ان شدد النون فالنونان
ثابتان   الامثلة الخمسة انما قال الامثلة لانها لا تقتصر على مادة مخصوصة فيفعلان المراد منه كل
فعل اتصل به الف اثنين كما قال بعد ولو كان على وزن يستخرجان او ينصران الى غير ذلك
اتصل به الف اثنين اختاره على اسند ليشمل الحرف العلامة على لغة اكلوني البراغيث
ترفع بثبوت النون انه هو مذهب الجمهور وقيل بحركات مقدرة على لاماتها منع من ظهورها
فتجزم بحذف تلك الحركات فهو سكون مقدر والنون تحذف عند الجازم لا به وعلى مذهب الجمهور للنون
نلغز ونقول ايما اعراب لفظا فصل منه بمعموله بل شرط ان يفصل وظاهر ان النون اعراب الافعال
انما تكون عند الاسناد للضمير المعمول للفعل وتكلمته ولم ار من ذكره   الا ايا امام النحو لا زلت نحريا
تفاتش در من عميق المسائل   ارى عندي معمولا وقد جاد فاصلا   لنا بين عامل ولعراب عامل
وزاد ارتيابي ان ذا الفصل عندهم   هو الشرط في الاعراب دون مجادل   فقل لي ذاك النفس ما هو معرب
لاعرابه شرطا اقتران بفاصل   جواب من البحر الروي   بحمد المليك بعد قولي وبعده
صلاة وتسليم لخير الاماثل   نعم خمس افعال لها النون رفعها   ومعمولها اذا ضمير لفاعل
فهاك جوابا زانك العلم والتقى   وزلت كما لا عند كل المحافل   والحذف بالاخر اولى
يقال هذا اذا دار الحذف بين اول الكلمة واخرها وليس كلا منافيه وكانه قصد الترقي اي اولا
تلتفت الى ان هذه كلمة وهذه جزء كلمة بل ولو قطعنا النظر عن ذلك فهذه اخره وهو محل التغير
الثالث ان الاولى لا تدل على معنى انه هذا من لوازم كون الاولى جزء كلمة والثانية كلمة
وهو كلمة مستقلة مراده انه لا يعد جزءا مما قبله بان يكون لام الكلمة مثلا فعوله ولا يوصف
بانه آخر عطف لازم وليس مراده بالكلمة ما استقل نطقا دال اللفظ وضع لمعنى مفرد لا نتفا
فيه وافادة التمكين فيه ليس لانه موضوع له كزيد للذات المعلومة كما لا يخفى على ذي مسكة ثم ما يقوي
ان المحذوف في يغفون اللام لا الضمير تعين ذلك في يرحون ويخشون والاصل يرحيون
ويخشيون عن الحذف للساكنين بعد النقل في الاول والقلب في الثاني   ولهذا اذا دخل عليه
الجازم الاشارة لما سبق انه مسند لضمير الجمع لا واو النشو   ونحوانه من نشق ونصر ما ول
اثبات الياء وجزم يصبر قراءة قنبل قال الفارسي هو من العطف على المعنى الذي يقال انه في غير

القرآن العطف على التوهم فمن موصولة فلهذا اثبتت يا يشقى · ى من لانها مع كونها
موصولة ضمنت معنى الشرط فهو عطف على يتقي لانه في المعنى مجزوم وقيل بل وصله نية الوقف
كقراءة نافع ومحياى ومماتي بسكون يا محياى وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين
كما في يامركم ويشعركم بسكون رائهما قلت لكن يفرق بان الضمير لم اتصال شديد بعامله
فكانهما كلمة وقيل من شرطية وهذه اليا اشباع ولام الفعل حذفت للجازم او هي لام الفعل
واكتفى بحذف الحركة المقدرة والاخيران ياتيان في قوله وتضحك مني شيخة عبشمية
كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وترد هذه باحتمال
الضرورة واما سنقرئك فلا تنسى فلا نافية لا ناهية اللام لام الامر لكنها مستعملة
هنا في التهديد توسعا اى اهل ناديه فهو تجوز بالحذف او اطلق المحل على الحال او انه مجاز
عقلي في النسبة الايقاعية والمحل محل الحلول وهو المجلس ويسمى مقصورا القصر في اللغة
الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام اى محبوسات على ازواجهن لا يبغين بهم بدلا لحبسه عن المد
وعن ظهور الاعراب ويسمى منقوصا لنقصه عن ظهور بعض الحركات والعمة
والنقية في نحو يخشى الخ تقدير الحركات في الفعل المعتل مذهب س ومن تبعه وعليه يظهر ان
الجازم حذف الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعن ابن السراج ومن
تبعه انا لا نقدر حركات لان الاعراب في الفعل خلاف الاصل فلا حاجة لتقديره وعليه
فالجازم حذف نفس الحرف لانه لم يجد حركة ذكره الشيخ في بعض كتبه اه ملخصا من الفاكهي
في شرح هذا المتن لانها كسرة المناسبة وقوله انها ذهبت واتت كسرة اخرى لا توجب
لم فان اليا ثلث الخ اى فصح انه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذ
لا حركات ثم واما قوله وليس شئ من الحرف المدغم الخ فهو استئناف فائدة لعلة عدم
كسر ما قبل اليا وليس قصده به انه مستثنى من كسر ما قبل اليا حتى ينافي اول الكلام
الذي يفيد انه مستثنى من تقدير الحركات خلافا لما في الفاكهي ثم انه سكت عن الجمع حالة الرفع وذهب
ابو حيان الى ان الواو موجودة غاية الامر انها تغيرت لصورة اليا والمقدر ما لا وجود له وهو
وجيه والزامه القول ببقاء حرف الرفع مع عامل النصب متغير مردود ببقاء عامل الرفع هنا
وانما جاء القلب لعلة تصريفية وذهابه هناك فذهب معه حرفه بالكلية وذهب الامام
الجهبذ ابن الحاجب الى ان الواو مقدرة للثقل فرد عليه بان الحركة في الفتى قبل قلب لامه
الفا مقدرة للثقل واصله فتي او فتو وفي القاموس ما يدل لهما وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة
الراهنة فليكن هنا كذلك لانه ما دامت اليا الاولى تتعذر الواو والقول يجاب بانا
ننظر للحالة الراهنة فيهما لكن المانع من حركة الفتى كون الالف لا تقبل التحريك وهو ضعف

مطلب الفعل المعتل

مطلب الانواع التي تقدر فيها الحركات

ذاتي لازم فظهور الحركة متعذر واما المانع من ظهور الواو في مسلمي فهو تحقق الياء وهو ليس بلازم
لجواز حذفها فتاتي الواو ويقال مسلموي الا انه ثقيل فالمانع منه الثقل وهذا الاعتبار عليه
وقولي ولا منقوصا الان ياء المنقوص الخ اعلم ان هذا الذي ذكره انما يصلح علة لعدم كسر ما قبل
الياء لا لخروجه عن تقدير الاعراب وكانه راى انه مستثنى من تقدير الحركات لحركة المناسبة وهو
ظاهر اذ المقصور مع الياء يقدر للتعذر كحاله بدون ياء واما المنقوص فيقدر لمانع السكون العارض
للادغام في الحركات الثلاث والاينبغي ان يقال المانع اشتغال المحل بالسكون لان السكون
عدم الحركة وانما يشغل الوجودي فنوديت البشرى الخ اقول النداء طلب الاقبال
والامعنى لتوجهه حقيقة للبشرى والحسرة فلعل يا للتنبيه وحسرى وبشرى معمول المحذوف
اى ابشر بشرى واتحسر حسرة او ان المنادى محذوف اى يا هؤلاء مثلا او انه نداء مجازى شبه
البشرى والحسرة بشخص منادى قال المولى الهاوفي نسخة البهى وفي اخرى مولى البها
بالاضافة قيل الشوق حرارة الفراق فتزول بالمشاهدة وهو الم والتشوق لذة وهو اعتناء
القلب بمحاسن المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حسا اوذهنا ويضعفه الفراق ولفظ
البيت حذف نصفه والمنهوك حذف ثلثاه استعير للضعيف والثاني اشد وقوله لكن الخ
استدراك بنفي امكان الحركة على اثباتها في قوله ابدا حركتي تحذف الواو لالتقاء الساكنين
ولم تحذف في الاول لانه ليس قبلها ضمة تدل عليها ولم تحذف الالف في لا تبتغان لان النون كسرت
معها لشبهها بنون المثنى في الوقوع بعد الف فلو حذفت الالف رجعت النون الى الفتح فاشتبه
بالمسند الى الواحد على ان التقاء الساكنين مغتفر اذا كان الاول معتلا وقبله حركة تجانسه
والثاني مدغم نحو ولا الضالين تامل وانما بني المضارع اذا اتصل به نون التوكيد لبعده من الاسم
لان نون التوكيد لا تلحق الاسماء وشذ اقائلن احضروا الشهودا ومن لا يعرف الخ في
الشواهد الواشي النمام حسدا وافسادا والعاذل اللائم شفقة قلت ويقويه خطاب
العاذل بقوله محضتني النصح وقوله سعوا بضم اوله وقاف من الابقا او بغين معجمة والخبال
الجنون او الفرز يعني من استمع للواشين ولم يصرفهم عنه ضروه يساقط بمثناة
تحتية مضارع ورونقه فاعل وهو الحسن وضاربيها مفعوله وضميره للكلام والعين الجرام
اى كنتها قط شرار نار الحداد اذا نفخها انه متعلق باستقرار اي بخلاف بيت بيت
فانه ليس ظرفا اذ لا يقبله المكان الا مبهما لكن يحتمل ان بين بين نفسه حال البصريتا وبل متو
قال • الاعراب والبناء على الفتح الاعراب على الاصل والبناء للشبه الافتقاري اى للجملة لكن
لما كان الافتقار جائزا كان البناء جائزا لا واجبا قال فعلها مبني اى فالارجح البناء
للمناسبة ولا فرق بين البناء الاصلي كما مثل او العارض وهو المضارع المتصل بنون النسوة
كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم على الصبا بكسر الصاد اراد به هوى

المتغلب اوصفة الشيخوخة وللمنافية والمنازع المانع يقول الم افق والشيب مانع من اوساخ الهوى لانه بياض لا يحمل الدنس روي ان الخليل لما رأى الشيب في شعره قال ما هذا يا رب قال الكمال يا ابراهيم فقال رب زدني كمالاً فيوم مضاف الى ينفع ظاهره ان الاضافة للفعل ينفع وقيل بل على ان ينفع اسم اريد به جزء معناه المستقل وهو الحدث فقط وقيل به ايضاً في تسمع بالمعيدي والمشهور في الكتاب اضماران وفي الاول ان المضاف له الجملة وانها من المواضع التي تؤول فيها بلا سابك ان تكون الاشارة ليست اليوم اي للذي وقع من عيسى من القول ويوم متعلق بمحذوف خبر قلت او الاشارة لليوم وهو مفعول لمحذوف اي انظروا هذا يوم فالظرف بدل من اسم الاشارة او التقدير قلت هذا يوم ينفع اي خطاباً لعيسى عليه السلام وهو اقعد تذكرها تذكر الخ يحتمل انه توبيخ له بانه كان اولا وهي عنده لا يعرف قدرها او انه شفقة عليه كانه يقول حيث كان التواصل غير دائم فلا تعلق نفسك بأذيال التفكر بل تسل وسلمى تصغير لتحلية اللفظ لا للتحقير المضاف للمبني اي للمفرد مبني واما السابق ففي الجملة وخرج بالمبهم المختص الدال على معين فلا يبنى والفرق ان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه انما يكمل به فهو اهل لان يكتسب منه البناء وبنى على الفتح لا يأمر هذه العلة انما تنتج مطلق البناء واما الفتح فللتخفيف آثره على الاتباع للكسرتين بعده والواو استئناف بياني مقترن بالواو وعلى حد وما كان استعفافاً ابراهيم لانه كانه قيل لم باشرت حد الموت في شأنها فاجاب بان ذلك لان الموت دونها اعتاً قل مصيبة من هتكها وبالفتح على البناء اقوى يحتمل انه حال من ضمير حق لانه بمعنى حق ثابت ارجح من كسره لان كسره انما هو في الاعراب اما اذا ركب مع لا فبناؤه على الفتح تخفيفاً لثقل التركيب ولي من جملة حمل غيره في البناء عليه ان نصب به ولكن في الثاني من نحو لا رجل ظريف مراده بالثاني الصفة اذا كانت للنفي خرجت الناهية استغراق الجنس اي نصاً اما ان النكرة في سياق النفي وشبهه تعم ظهوراً ما لم تقترن بمن الاستغراقية او تبنى على الفتح فتكون للعموم نصاً فتح قولهم لا التي لنفي الوحدة معناه التي تحتملها مرجوحاً ثم قيل وجه البناء انه تركيب مع لا تركيب خمسة عشر وانت خبير بان هذا ليس من شرط الحرف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو من الاستغراقية وفيه ان التضمن ان يستعمل الاسم في معنى الحرف كما استعمل من الشرطية في معنى الشرط ولما راى بعضهم ذلك قال هو معرب حذف منه التنوين تخفيفاً تعزاي تصبر والاكفين تثنية الف هو المؤلف المواد به وورّاد جمع وارد والمنون الموت وهذا انما يقوى الفرق اي انك ستردن المنون وتلحقه للشيب بفتح الشين وبكسرها جمع اشيب كابيض وبيض على مراعاة محل لا مع اسمها

النفل غير منون معرفة كما هو مشهور وكذلك الباقي لا تستعمل الا في معين وقال الربعي علة
بناء حذام تضمنه معنى هاء التانيث لانه مؤنث بلا تاء قلت يرده اعراب زينب
وقال المبرد بني لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء والاول اظهر وهو قول الجمهور
واذا سميت بنوع من هذه الانواع المعدولة مؤنثا نحو حذام واذا سميت به مذكرا منع
صرفه لانه معدول وهو علم وقد يصرف نظرا الى ان المعنى تنوسي وغير المعدول معرب تصرف
قولا واحدا كسحاب وذهاب وجواد فان سمي به مؤنث منع   للاخراى لفعل الامر
بناء على المشهور من ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل او للطلب بناء على ان مدلوله
معناه   من كل فعل ثلاثي تام ولابد ايضا ان يكون متصرفا فلا يقال نعام من نعم
ولابد ان يكون تام التصرف فلا يبنى من يدع ويذر اذ لهما الامر فقط لا الماضي ولا غيره
وكذلك امس عندهم اي بشروط تفهم من التوضيح حيث قال فان اريد بامس يوم نحو الكلام
في امس اذا لم يستعمل ظرفا والا فهو مبني اتفاقا نحو اعتكفت امس وعلة بنائه انه تضمن معنى
حرف التعريف حيث اريد به يوم معين   في نحو سفار وبار مطلقا اي في الاحوال
الثلاثة ومراده بنحو كلما ختم براء كظفار بلدة باليمن وضبط جزعها بجيم وزاي مفتوحتين
اي خرزها كان عقد ام المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها في قصة الافك ورواية اظفار
جمع ظفر تحريف ثم وجه هذا ان تميما يتشوفون للامالة لانها لغتهم والراء تمنع الامالة
ما لم تكن مكسورة فيكسرونها توصلا للامالة وافقهم كما قال في التسهيل فعار مطلقا من
الصرف للعلمية والعدل وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب قال الاشموني
على الخلاصة وهو اولى اي لان العدل هنا تقديري فلا يعدل اليه متى امكن غيره
وفي امس في الجر والنصب اي لانه تعارض عنده علة البناء التي تمسك بها الحجاز وعلة
منع الصرف مطلقا التي تمسك به الاقل من تميم وهو شبه العلمية لانه اريد به معين والعدل
عن الامس فاعمل الامرين وخص الاعراب والمنع من الصرف لكونه اشرف من البناء بالاشرف
وهو الرفع كقوله   اعتصم بالرجاء ان عن باس   وتناس الذي تضمن امس
ثم جبر البناء باعطائه الحالين الباقيين ان قلت لم لا تقولان في امس وزن
الفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل وهي الهمزة كما هو مقرر في محله قلت الهمزة
هنا اصلية لان امس بوزن فعل فهي فاء الكلمة ولنا في كتابة الازهرية هنا كلام مع الحلبي راجعه
ان شئت   هي الدنيا الخ من قصيدة لابي فرج الساوي يرثي فخر الدولة وطال كلام
الشعراء في الموت وما قعضهم من قال   قد قلت اذ مدحوا الحياة واطنبوا
في الموت الف فضيلة لا تعرف   منها امان لقائه بلقائه   وفراق كل معاشر لا ينصف
الدنيا بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وهي ما على الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات

من الجواهر والاعراض قال ابن حجر والاولى ان يراد به ما قبل الساعة وتطلق على كل
حين مجازا وتطلق على خصوص النقد عرفا شائعا ومنها رحذار تاكيد شبه حالها في سلبها
بعد اعطائها بحال من يقول ذلك كما قال بعضهم فلله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءة
واذا احسن ندم عليه من ساعته والبطش الاخذ الشديد عند الغضب والفتك الاخذ
بغتة بقوة والتبسم تحريك الشفتين بلا صوت وبه قهقهة كانه يقول قه قه واراد بها
ما ينال من السرور واطلق عليه الابتسام الذي هو اقل الضحك اشارة لقلته باعتبار ما يعقبه
وفي القصيدة براعة استهلال والطباق بين مضحك ومبكي   لمناسبة الالف اي واما
الكسر فعلى اصل التخلص من التقاء الساكنين وان اردت توجيه كونه الاصل فعليك بكتابة
الازهرية   اطوف الخ هو لابي مليكة يدعى بالحطيئة لقصره وقربه من الارض جاهلي
اسلامي فينتهي نسبه الى معد بن عدنان قال ابن قتيبة لا اراه اسلم الا بعد وفاة النبي صلى
الله عليه وسلم وكان نسبه متدافعا بين العرب ينتمي لكل قبيلة اذا غضب على الاخرى ومراده
بالقعيدة المراة القاعدة في البيت   ويجوز فيها ما هو المشهور وقصره بعضهم على
السماع مطلقا   ثلاثيا اي على ثلاثة احرف لا ما كان اصوله ثلاثة ولو مزيدا فيه ومثل
السماعي دراك من ادرك   لا لعا لعا اسم فعل بمعنى تم وارتفع فالمعنى لا ارتفع بل
دم مطروحا على الارض فكذلك هنا السامري لما ابصر ما لم يبصروا به وراى جبريل عليه السلام
حين ارسل لموسى قال في نفسه هذا الرسول روحاني محض فلا يمس شيئا ولا فرسه الروحانية
شيئا الا اكتسب الروحانية فنشأ منه الحياة فقبض قبضة من التراب الذي مسته فرس
الرسول فنبذها في الحلي التي حملوها بعد ان اذابها وصنع منها عجلا اعطاه الخوار والتصويت
وقال لهم هذا الاله فقال له موسى عليه السلام اذهب فان لك جزاء بما سولته نفسك في الحياة
الدنيا ان لا يمسك احد الا اخذتك واخذته الحمى فيجتنبك الناس وتصير طريدا تقول لمن
اقبل جهتك لا مساس اي لا تمسني ولك مع ذلك موعد في الاخرة لا تقدر على اخلافه الخ
بل تابى رغما . وحمله الزمخشري حاصله ان ما قبل هذا كلهم متفقون على انه اسم فعل
وانما عدد المصنف النقل تقوية له لانه غريب كما قال واما الزمخشري والجوهري فيقولان ليس
هو اسم فعل بل هو علم للمصدر كحماد علم للحمد كما سبق كما ان قطام علم للمراة   الكذابة هي
زوجة مسيلمة الكذاب وما انسب قرن المصراعين بالكلمة بعدها   اذا قالت حذام الخ
قاله جرير بن مصعب وحذام امراته والذي لم اسمعه الا مع شهرة البيت اعجام الذال لكن
في الشواهد للدحموني انه بالمهملة من الحذم وهو القطع والسرعة اه   متى تردن الخ قاله
الفرزدق يحسد بر لبني مازن بن مالك والادهيم تصغير الادهم وهو الاسود يحقره
بالتصغير والمستجير طالب الماء يقال استجرت فلانا فاجارني اذا طلبت منه السقي فمكن

والمعوذ من عوذه بمهملة وواو مشددة اذا منعه السبق وهو اسم مفعول بل الواو عاطفة
اى رأى هذا القائل ان الاعشى اما حجازى او تميمى من اقلهم او من اكثرهم واياكان لايجوز له
الجمع السعالى جمع سعلاة بالكسر وهى اخبث الغيلان والهمس الخفى ايجاز بالحذف
ومجاز حيث اوقع ما يوقع على الزرع على نفس الارض فى استئصاله اى قطعه من اصله
لم يلبث تفسير لم تغن اى لم يمكث بلا استئصال فحذف مضاف فان ها زرع من
قوله فحو لناز رعها حصيدا او زرع من قوله كان لم يغن زرعها واما الضمير المضاف اليه زرع
فهو عين المستتر فى تغن غاية الامر لما قدم زرع تحول الاسناد اليه واسم كان هو ضمير
الشان المحذوف وجملة زرعها لم يغن خبر كان وموصوف اسم المفعول وذلك ان الاصل
كالزرع المحصود اولعل كان الاولى ان ينبه على ان المبنى على الكسر او نائبه لايوجد
والافظاهر ما يسبق لراول البناء ان الانواع تشعه فيتوهم انه ترك المبنى على الكسر او نائبه هنا
سهوا لفظا لامعنى قيل الفرق بين نية اللفظ ونية المعنى ان نية اللفظ ان يكون
لفظ المضاف اليه مقدرا كالثابت واما نية المعنى فهى ان تنوى النسبة الجزئية من غير
ملاحظة لفظ المضاف اليه وان لزم حصوله غير مقصود واشتهر اى فقولهم معنى المضاف
اليه اما المراد معناه التضمنى اى جزء معناه اذ تمام معناه ذات ثبتت لها الاضافة
فاردنا الجزء الثابت او ارم الاضافة لادنى ملابسة ولايخفى انه على كل حال الوجه
لتخصيصها بالمضاف اليه دون المضاف مع انها حال بينهما على انها ليست معنى المضاف
المضاف اليه المراد وقد يترجحون بما لا ذكره ثم يقال ما الدليل على ان المنوى المعنى
دون اللفظ فى تلك الحالة والذى يخطر بالبال انه عند الحذف لاينوى لا اللفظ وفى
تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد نحو يوم اذا اضيف للجملة كما سبق ويقولون انه
لم يوجد هنا سبب من اسباب موجبا للبناء بل يقولون علة البناء تضمن معنى الحرف من النسبة
الجزئية مع ان بعد لم تستعمل فى هذا كاستعمال من فى الشرط والاستفهام وتارة يقولون
علة شبهها باحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها فمن ثم يقال لها الغايات لانها صارت
آخر الكلام بعد حذفه وتارة يقولون الافتقار للمضاف اليه ولايخفى ما فى ذلك ثم قيل
بنيت على حركة اشارة الى ان بناءها خلاف الاصل فليأت على خلاف الاصل قلت
ولئلا يلتقى ساكنان فى غير اول وعلى حمل هذان على الباقى وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات
حيث حذف المضاف اليه او جبر لها بما فاتها من الاعراب قلت هذا الثانى مبنى على
انها اذا اعربت لم ترفع ونقل شيخنا فى حاشية ابن عبد الحق انها ترفع قال ثم على الابتداء
قلت فمعنى وبعد جاء زيد وزمن تال لما سبق جاء فيه زيد فالذى يسوغ الابتداء بعد
الوصفية المنوية والعائد محذوف وهى غريب كقبل وبعد وكذا حسب وذو وكما هو مبين

في الالفية والحق بها على كانه لما كان ما بعدها اكثر دورانا جعل اصلا وجعلت هي ملحقة
ولاتصاف واما قوله واضحى من علمه فالهاء فيه للسكت ولو كان مضافا ما بني ولاستقل
على الاسم من فيمن ضم ولم ينون اما من فتح فيحتمل انه مبني على الفتح وليس كلا منافيا ذ معرب
منصوب خبرا وحذف التنوين تخفيفا واما ان نونت فهي معربة جزما ضمت او فتحت هذا الحق
ان لا غير مسموع ايضا خلافا للمص ووفاقا لابن مالك وصاحب القاموس كقوله
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال ومن حفظ حجة وكان صدر
صلتها الخ وجهان حقها البناء كبقية اخواتها للافتقار اللازم لجملة الصلة فاذا اضيفت
اعربت لان الاضافة من خواص الاسم فعارضت شبه الحرف فلما حذف صدر الصلة نزل
المضاف اليه منزلته فكانها لم تقطع قال الامن وراء وراء بالضم ويروى بالفتح على
التركيب الشراب من اسماء الخمرة ومن اسمائها الرحيق والخندريس والمدام والعقار
والخرطوم والسلافة والصهباء والطلاء والقرقف والسلسبيل والحمية والكميت والمشعشع
والزرجون وبنت حانة وغير ذلك وكثرة الاسماء لشرف المسمى بحسب زعمهم اسد ختيم
بوزن صفية من الخناء علم الموضع على ارادة النكرة كما اي على انهما نكرتان وقيل انهما معرفتان
بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي
احسن ضمة اعراب وحذف التنوين تخفيفا ولقد سددت هو للفرزدق يفتخر على
جرير وبني كليب قبيلة جرير والثنية الطريق كجلمود صخر هو لامرء القيس قصيدته المشهورة
قبله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل مكر مفر مقبل مدبر معا
كجلمود صخر حطه السيل من عل اغتدي ابكر والوكنات الاعشاش وظاهر ان الطير لا تخرج من
وكناتها وقت الغلس يمتدح بانه يبادر في هذا الوقت وقت الغفلة والسكون وللتحرز
للفرس قصير الشعر والذي ينجرد من الخيل فيتقدمها والاوابد الوحوش الشاردة اي يحبسها
فيكون لها قيدا والجلمود حجر عظيم املس وقوله معا اي هذه الصفات ثابتة له معا
جرب ايا في اخوالها بها ويقول تنزع معلق عن العمل في اي لان التعليق عنده لا يختص
افعال القلوب ورد بقوله اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وحرفا الجر الا على
او الضم قالوا بني لشبهه بالضمير لانه مخاطب وحال محل الكاف في ادعوك وعلى حركة
اشارة الى ان بناءه خلاف الاصل ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو يا زيد وكانت ضمة جبرا
لما فوق الحركات حيث عدم الاعراب وايضا هو يعقوبه ان اعرب اذا المنادى المفرد ان
نصبا وجر بلام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين ولا يرفع المعرفة اي اصالة او بعروض
النداء كيا زيد ويا رجل . ويجوز ان يكون قائما صفة للتوريه عليه ان اضافة اسم الفاعل
لمعموله لا يتعرف بها وكانه لاحظ انه بمعنى الماضي فهو غير عامل ايا راكبا ايه قاله عبد يغوث

ابن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان وفارس من فرسان قوم من بني الحارث
اسر يوم الرباب في دم رجل منهم يقال له النعمان بن جساس فعرض عليهم في فدائه الف ناقة
فابوا الا قتله وشدوا لسانه فتضرع اليهم بالاشارة ان يفكوا لسانه ليقول لهم شعرا ينوح على
نفسه فقالوا انك تهجونا فاشار اليهم ان لا تفعل ففكوا لسانه فقال قصيدة مطلعها
الا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا فما لكما في اللوم خير ولا ليا الم تعلما ان الملامة نفعها
قليل وما لومي اخي من شماتيا ايا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا
الندامى واحدها ندمان ونديم وهو لصاحب المجالس على الخمر وقيل على خمر وغيره ضربت
صدرها الى وقالت اخ قاتله المهلهل واسمه عدي وسمي مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر
وحسنه وكان اول الابيات ... لا يبلغ حد القصيدة والاواقي جمع واقية وضربها صدرها
اما تعجبا منه حيث خلص من القتل بمكره وكان اسيرا او شفقة عليه سلام الله يا مطر
عليها الخ قاله الاحوص وقد قيل اسمه عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان في عينيه وهو
ضيق في مؤخر العين وكان يهوى اخت امراته وكتم فتزوجها مطر فغلبه الحال فانشد يقول
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فلا غفر الاله لمنكحيها
ذنوبهم ولو صلوا وصاموا وان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام
فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام فتحة اتباع اي لحركة ابن
والساكن بينهما حاجز غير حصين وقيل ابن وما قبله مركب تركيب خمسة عشر وقيل بل
الفتحة اعراب وابن مع ما قبله مضاف لما بعده المها العين المها جمع مهاة هي البقر
الوحشية تشبه بها العرب المراة السمينة الحسنة والعين واسعات العيون حسنا تهن
موصوفا بابن الخ وتحذف الف ابن خطا وتنوين الموصوف بابن ولو في غير النداء فخرج بالعلم
ما اذا كان ابن خبرا نحو زيد بن عمرو فلا تحذف الالف ولا تنوين وهل يشترط كون الثاني اسم
ابيه لا جده لان الحذف انما هو للخفة والخفة انما هي في الكثير والكثير النسبة للاب لا للجد او لا يشترط
ذلك طريقان . وثم انبنت هذه الثلاثة على حركة لئلا يلزم التقاء الساكنين وفتح
ثم للتخفيف وكسر حيث على اصل الساكنين ولمناسبة الياء وضمت منذ اتباعا للميم لان الساكن
حاجز غير حصين وبقية الاسماء غير المتمكنة مراده بالبقية ما عدا ما سبق في الانواع
السبعة اسماء الافعال ليس المراد جميعها الا نحو نزال بسبق حكمه وسكت عن اسماء
الاصوات وهي ايضا لا يطرد فيها شيء نحو عدس بالسكون وهيا بالفتح للابل وخ للصغير
والمضمرات لشبهه بالحرف في الوضع وطرد الباب في نحو نحن او للافتقار لمفسر من
حضور من هو له او ذكره وعلى حركة جبرا للخلل الحاصل بالبناء وخص بالضم الاشرف وهو
المتكلم ثم المخاطب بالفتح لانه اشرف من المخاطبة فليتامل والاشارة لتضمنها معنى حرف

كن

ذ الشرف والقين الحداد لانه لا شيء من المعارف اخ وايضا شرط المثنى الحقيقي الاعراب

واستثنيت من اسماء الشروط واسماء الاستفهام ايا انما اعربت مع وجود سبب بناء اخواتها فيها لمعارضته بالتنوين تارة والاضافة اخرى وفي الآية مباحث اخر منها ان المفتون بمعنى الفتنة كالمعسور والميسور بمعنى العسر واليسر وبايكم خبر مقدم والمفتون مؤخر او ان الاصل بايكم هو المفتون وهو لغة من اعرب مطلقا فالباء على هذه تشبه الزائدة وتاتي ظرفا لما يستقبل لتحقق وقوعه كانه ماض اتى امر الله فمن يستمع الآن يعني من زمن بعثته صلى الله عليه وسلم الى آخر الدنيا والظاهر انه لم يحضر كله بل بعضه وهو الاصل لان اطلاق النكرة سابق على المعرفة فمن ولد يقال له مولود وموجود قبل اطلاق العلم عليه ولم ينظر الى انه يطلق عليه الاشارة كهذا او الموصول كالذي وجد والمحلى كالمولود والاحسن الذي لا يرد عليه هذا ان يقال المراد اصل في الاعتبار وذلك ان النكرة تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرأ له التعيين في القصد بصلة او علم او نحو ذلك والاصل عدم طرو ذلك فتامل ثم في الاشموني انكرها مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نامي ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم اقول ليس القصد من هذا الحصر بل القصد التقريب اذ اما شابه هذه يقاس عليها فقوله انكر النكرات مذكور اي وما سواه صدقا كمعلوم وشيء فانه يشمل المعدوم لغة وقصره على الموجود اصطلاح وقوله ثم حيوان اي ونظيره كشجر مثلا وقوله ثم انسان اي وفرس وحمار ونحو وقوله ثم رجل اي وامراة وقوله ثم عالم اي وجاهل وضارب الخ ثم هذا على ان المراد بالعالم الحادث اما اذا كان بمعنى مطلق ذات ثبت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد رجل ثم يبقى النظر فيما اذا كان بينهما عموم وخصوص وجهي كانسان وابيض والظاهر انهما في مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوصه وبالجملة هذا المبحث لا فائدة فيه الا التمرين واما المعارف فالمشهور ان اعرفها بعد اسم الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى واما المضاف لواحد فهو في رتبة ما اضيف اليه قالوا الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم لا الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون اعرف من الموصوف بل مساوية او دونه وانا اتوقف في هذه القاعدة اذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالانسب ان تكون اعرف منه والمشترط في النعت الموافقة في مطلق التعريف ويقال جاء الرجل الذي قام ابوه والظاهر فيه ان الموصول نعت على ان جعلهم المضاف في رتبة المضاف اليه ممنوع كنعت وغلام زيد صادق باي غلمانه وايضا ما سبق في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا اوذلك ان الضمير والموصول والاشارة سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكلي بشرط الاستعمال للجزئي فهي مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون احدها اعرف نعم ربما يسلم في ضمير المتكلم لانه لا يحتمل غير معنا بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب

لاشتباه لقولهم لا مشاحة في الاصطلاح بل نقول اصل المعرفة والنكرة لابد فيه من الاستناد
لذلك والا فما معنى الحكم بان اخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتامل . وعلامة النكرة ان
تقبل رب كانه عدل عن قول غيره ما قبل ال مؤثرة فيه التعريف او وقع موقع ما يقبلها لان
هذا لا يشمل الاسماء المتوغلة في الابهام فان الظ انها لا تتعرف بال كما لا تتعرف بالاضافة
فهي قابلة لرب واما من وما فيقعان موقع ما يقبل ال وهو انسان وشئ لان الاولى
للعاقل والثاني لغيره هذا والانسب بالعقل ان نحو غير تتعرف بالاضافة وبال اذ
الاضافة تزيل الابهام كال ولو اشتهر ناقل هذا اورد على التعريف اسم فعل نكرة كصه
بالتنوين فانه لا يقبل رب ولا ال ولا يقع موقع ما يقبلها اذ هو واقع موقع لفظ الفعل
عند الجمهور نعم يقع موقع ما يقبلها بناء على ان مدلوله المصدر ولعل هذا مناط الجلي
والاورد كل ايض فان مذهب الجمهور ان ادخال ال عليه اذا لم يكن في مقابلة الجزء بان كان
للافراد لحن لانها مضافة معنى وال لا تجامع الاضافة وجاز التنوين لما قيل انه عوض والظ انه
لم يسمع دخول رب على كل وبهذا استدل ابن طلحة ان من وما يقعان نكرتين اي خلافا لمن
قال انهما معرفتان دائما ورب شئ من الامور تكرهه النفس يشير الى ان ما نكرة وجملة تكرهه
النفوس صفة لها والعائد محذوف ويحتمل ان ما حرف كاف ذا شاهد الثاني انه معرف
مطلقا على هذا يقال البيت شاذ وقيل هو تابع تعريفا وتنكيرا ولو كان التنكير جائزا والظ
حيث جرى الخلاف في ضمير الغائب ان يقيد قولهم الضمير اعرف بما عداه وهو سبة
واما نحو يا رجل فنكرة غاية الامر استعمل في معين وجعله ابن مالك سائغا وانظر هل يجوز نعته
بالمعرفة نحو يا رجل العالم المضمر اقول هو من الحذف والايصال والاصل المضمر
به اي اخفى به الظ فاذا اردت اخفاء الظ عبرت بالضمير او انه هو في ذاته خفي وذلك ظ في غير
ضمير المتكلم والاول معنى قولهم ما كني به عن الظ اي بدلا عن الظاهر عن مسمى الظ وليس المراد
ان حق التعبير بالاسم الظ لانه انما يظهر في الغيبة واما الخطاب والتكلم فليس حق التعبير
فيهما بالظ بل التعبير به خلاف الظ ويسميه السكاكي التفاتا كما بينته في كتابة الازهرية
ما دل على متكلم اي المراد الدلالة الدائمة فخرج العلم المستعمل في ذلك نحو قال فلان تريد
نفسك او مخاطبك او غائبا والمراد انه وضع للدلالة على متكلم بخصوصه وكذا الباقي فخرج
لفظ متكلم ومخاطب وغائب فليتامل لانه في الغالب قليل الحروف ومن غير الغالب
اياك لانها اربعة احرف غالبها مهموز ومن غير الغالب همزة انا وانما جيء ذكر على الوفاق
ولو كان متعينا هنا المخاطب لكان معنى ذلك ذا اللجي طلب كما ان ضربتك ضربت المخاطب
معلم الغران المراد معلوم بذاته كالمثال او من السياق وهو المتقدم معنى نحو
حتى توارت بالحجاب فان الضمير راجع للشمس المعلومة من السياق حيث ذكر العشي والصافنات

من الخبر يعني صلاة العصر هذا سياق السابق ويقويه ذكر الحجاب في اللاحق ويبقى
للمعنوي ايضاً مايلهم من فعل مثلاً سابق نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى والظاهر ان المصادخله
في المتقدم لفظاً فاراد به ما لفظ به اوبمادته وتوسع بعضهم في هذا حتى اجاز رجوع الضمير
الى مايلهم من عامله فاجاز ضرب على ان نائب الفاعل ضمير الضرب المفهوم من ضرب
نحو انا انزلناه اي في ليلة القدر وامّا حم والكتاب المبين انا انزلناه فان اريد
بالكتاب اللوح فكذلك او القرآن فالضمير المتقدم لفظاً اورتبة وهو معنى قولهم متقدم
حكماً بالنباهة اي الشهرة بحيث لا يحتاج اي ضميره الى تفسير يعني في اللفظ
لانه نور على علم لا نظيرله يلتبس به والمعنى قدرناه الخ ولم يجعل منازل منصوباً
على الظرفية لانها امكنة مخصوصة كالدار ولا يقبله المكان الا مبهماً وقيل ان
فاعل او حسن ضميره الخ وهو مخرج على حذف ضربته زيداً نحو هو او هي زيد قائم هذا الاحسن
لانه لا يؤنث ضمير الشان ويكون الا القصة الا اذا كان في الجملة مؤنث عمدة نحو فانها لا تعمى
الابصار بخلاف الفضلة فنقول هو بنيت غرفة لا هي وممن نص على ذلك السعد في شرح التلخيص
ثم ما المانع من ان القصة والشان معهودان معلومان فيكون ضميرهما من قبيل انا
انزلناه والثاني ان يكون مخبراً عنه بمفسره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا اقول
حيث كان الضمير مفسراً بالحياة الدنيا لزم حصر الشيء في نفسه ولا معنى له فالظاهر انه
من قبيل حتى توارت بالحجاب لانهم كانوا يقولون ذلك بعد ان يذكر لهم انهم يحيون من
قبورهم ويحصل الجدال في ذلك فالضمير لمطلق الحياة المفهومة من السياق الضمير
في باب نعم يحتمل انه للممدوح والمذموم المفهومين من الفعل اذا اعملت الثاني اما
ان اعملت الاول واضمرت في الثاني فهو متقدم رتبة لانه في باب التقدير يلصق الاول
في ابتداء الكلام يعني قبل تقدم مرجع الضمير ضربته زيداً فيكون من الاجمال ثم
التفصيل وقال ليس في نحو هذا انه نصب بتقدير اعني اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم جعلهما الاخفش صفتين للضمير ورد بان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما
العطف قول القائل اضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما اضمرت يوماً له فقال لي المضمر لا يوصف وهو ضرورة على الاصح خلافاً
لمن اجازه في السعة وبعضهم اول البيت بان ضمير رتبة للجزاء المفهوم من جزى وجزاء الكلاب
العاويات قيل هو الضرب بالحجارة وقيل بل هو اشارة للابنة لان العرب انما يستند نحو
الذئاب ولا يستند للكلاب الا اذا اطلبت السفاد وفي غيره انما يستند لها النباح ان
عين مسماه مطلقاً يعني عينه من حيث الوضع له فدخل العلم المشترك لان عدم تعيينه
انما جاء من عارض الاشتراك ان دل بذاته على ذي الماهية كماهية الشيء حقيقته تقع

فی جواب السؤال عنه بما هو فتحت لطاهر التسؤال اشم واعلم ان فرقا بین علم الجنس واسم الجنس من حیث
المعنی ومن جهة اللفظ فالاول ان علم الجنس موضوع للماهیة الحاضرة والثانی للماهیة من
حیث هی بمعنی ان الاول موضوع للماهیة بحیث اذا استعمل دل علی الماهیة وحضورها
فیغنی عن التعریف باللام والثانی لا یدل الا علی الماهیة فلا یغنی عن ال وهذا الاینافی انه
لابد من الحضور حال الوضع فیهما لانه لا یوضع لمجهول واستعمالها فی الفرد حقیقة من حیث
تحقق الماهیة فیه علیها ومختصر فی مجلس الشملة وبهذا تعلم ان الاولی للمص ان یقول ان دل
بنفسه علی الماهیة الحاضرة واما قوله ذی الماهیة ففیه ان صاحب الماهیة هو الفرد فان اراد
الفرد المعین فهو الحاضر الذی ذکره بعد وان اراد الفرد من حیث هو فاسم الجنس یدل علیه ایضا
بنفسه علی انا لا نسلم ان علم الجنس یدل علیه ویمکن الجواب بان ذی اسم اشارة ای هذه الماهیة
الحاضرة واما الفارق اللفظی فهو ان علم الجنس یمنع الصرف لعلة اخری مع العلمیة کالتانیث
فی اسامة بخلاف اسم الجنس وهذا فی الحقیقة دلیل علی الاول لان الاول خفی لا یظهر بنفسه
وهو ما اشعر بمدح او ذم اعلم ان تعریفه اللقب والکنیة یشمل ما سمی به منهما والتحقیق ان یقال ما وضع
اولا فهو الاسم مطلقا وما وضع ثانیا فان اشعر بمدح او ذم فلقب وان صدر باب او ام
فکنیة قیل او ابن او بنت والا فهو اسم کما لو وضع لزید ثم عمرو واشارة الیه
ای اشارة حسیة بجارحة البصر فاستعماله فی المسموع من الاصوات والمعانی الحاضرة ذهنا
مجاز ونقل لی من اظن صدقه من بهاء الدین السبکی فی شرح التلخیص انه قال لا مانع من انه
حقیقة فیها الیه فقلت التبادر من علامات الحقیقة والمتبادر من اسم الاشارة الحسی
ثم یوجد فی بعض النسخ بعد الکلام علی اسم الاشارة وقبل الموصول ما نصه فان قلت لم
قدمت اشارة المؤنث فی الذکر علی اشارة المذکر ثم جئت باشارة المؤنث ثانیا فقلت
کهذه وهذا وهاتا وهلا قلت وکهذا وهذه وهاتا فقدمت الاصل وهو المذکر ووصلت
النظیر بنظیره وهو هذه وهاتا قلت الذی دعی الی ذلک ضرورة الاختصار فانی قلت
وتثنیتها والذی یثنی من اشارة المؤنث انما هو تا لا هذه فلو قلت ما ذکرته لاحتجت الی
ان اقول وتثنیة ذا وتا فان قیل فهلا قلت کهذا وهاتا وتثنیتهما واسقطت هذه کما
اسقطت غیرها من الالفاظ التی اشار بها الی المفرد المؤنث قلت لما کانت هذه اشهر الالفاظ التی اشار بها الی المؤنث لم یحسن ترکها ولما کانت تا هی التی تثنی لم یجب ترکها وفی هذه النسخة نظر اما ولا فهو لم یعبر بهذا
التعبیر الذی ورد علیه السؤال واما ثانیا فجوابه لا ینفعه لجواز انه کان یقول هذا وهاتا وتثنیتهما وهذه فلا
یحذف هذه ولا یفوته الاختصار ولعله یقول لما کانت مشهورة لا یناسب تاخیرها لکن
هذا ترجیح لا یصلح للاعتراض وقوله اخرا ولما کانت تا هی التی تثنی لم یجب حذفها حقه ان
یقول لم یصح او لم یناسب حذفها فتامل ... هو اعتراضها انه یحتمل ان تکون الواو لعطف الجمل.

ويحتمل انها للحال اى صناك حبها او الحال انها معرضة بيشير الجان جبها ذاتى لامتولد من التودد
به يعدلون لكن عدلا الى لفظ الرب لما فيه من مهابة المسمى واجلالا ان يعدل به غيره
فحصل التكرار اقول لكن ليس تكرارا ثقيلا بل حسنا للتلذذ في سرد المشهور
لانحو ذات وذوات وام في لغة حمير وفي نفي الاشارة مطلقا ظاهر ما بعده ان معنى
الاطلاق سواء كان في النداء او في غيره مع ان اسم الاشارة لا يلزم وصفه بما فيه ال لانه
يتوصل باسم الاشارة الى نداء ما فيه ال كما يتوصل باى وقد ينادى اسم الاشارة وحده
وينعت بغير ما فيه ال كما يظهر لمن راجع الاشمونى وغيره عند قوله وذو اشارة كاى فى
الصفة فليستبصر اقول يحتمل انه جمع مرفوعة اى
كلمة مرفوعة وانه جمع مرفوع لان وصف المذكر غير العاقل يجمع بالالف والتاء معاملة
له حينئذ معاملة المؤنث كايام معدودات كما وضحته نظما ونثرا في كتاب الازهرية الى
قلت ذكر مواد الازهرية تعيين الثانى وانما يصح الاول لو قال عشر بحذف التاء
قلت حققنا هناك انه يصح ويحمل تذكير العدد للمؤنث اذا كان مذكورا والمراد بذكره
كما حققه النووى ان يكون بعد العدد وتمييزا له كعشر مرفوعات فذكره قبله كالعدم فمن ثم
يقول الفقهاء سنن الوضوء ثمانية ما اى اسم هذا جنس حقيقة بناء على ما حققه
الرازى في حقائق الامور الاصطلاحية لا كالجنس قد سبق تقريره موضحا قدم الفعل
فلا يجوز تقديم الفاعل خلافا للكوفيين والاخفش فان قدم فمبتدا ولا حجة في قولها
ما للجمال مشيها وئيدا يرفع مشى لاحتمال ان كان محذوفة هى الخبر اى يكون وئيدا
ويحذفونها ويبقون الخبر ويروى بالنصب اى تمشى مشيها وبالجر بدل اشتمال ان قلت
هذا التعريف يشمل زيد من قائم زيد قلت اما على مذهب الكوفى من ان زيدا فاعل
مقدم سد الخبر وانه لا يشترط الاعتماد فلا ضير واما على قول البصرى من ان زيد مبتدا مؤخر
فهو وان قدم عليه شبه الفعل واسند اليه لان الاسناد للضمير لا يعتبر في مثل زيد ضارب
لكن تقديمه كالعدم اذ رتبة الخبر التاخير والمراد مقدم اصالة نعم قال العلامة الطلاوى
عن السيد الصفوى ان التعريف غير مانع لدخول مفعول المفاعلة كضارب زيد عمرا اذ كل
منهما واقع منه فعل اه قلت ويمكن ان يجاب بان المراد بالاسناد هنا الاسناد
النحوى وهو ضم كلمة الى اخرى على وجه الشان فيه الفائدة والفعل مع المفعول ليس الشان
الفائدة به ولو قال المصدر وهو الاسم المرفوع لخرج هذا واغنى عن الجواب السابق الذى هو
خفى يجتنب في التعاريف ان قلت كان يلزم الدور لانه اخذ الحكم المتوقف على التصور
في التعريف المتوقف على كل ما فيه التصور قلت وبحث في كتاب الازهرية انه لا دور
لان الرفع هنا ليس حكما للحد وديتوقف على تصوره المتوقف عليه حيث اخذ في الحد بل حكم

للاسم الاعم ثم بعد ذلك وجدت العلامة ابن قاسم فی آخر کتابته علی المحلی علی الورقات
تعرض لنحو هذا فلله الحمد   کعلم زید ومات بکر اذا قول صرح الشیخ خالد فی شرح ازهریته بان
علم زید من باب اسناد القائم غیر الواقع منه قلت وجهه ان العلم صفة یوجدها الله
فی الشخص کالناصع السواد لکن انت تعلم ان اللغة تبنی علی العلم ولا محالة ان العلم فی اللغة واقع
من العالم کالضرب الواقع من الضارب خصوصا اذا کان بزیادة نظر ومعاناة هذا
واما کان فهو من باب مات بکر او ضرب عمرو فیقال للمص لا فائدة فی ذکر معهما وکانه رای
الاول واشار الی انه لا فرق بین ما یحصل قهرا وکرها کالموت وغیره کالعلم لکن الاحسن ان یاتی بدله
بوصف من الواقع کما انه اتی بوصف من القائم غیر الواقع اعنی مختلف الوانه فکان یقول
نحو مات بکر وضرب عمرو وشارب زید ومختلف الوانه ومن جملة الشبه الظرف المعتمد نحو افی
الله شک واعندک مال فلک ان تجعلها مبتدا وخبرا او فاعلا ورافعه لکن الظاهر علی الثانی ان الرفع
للمتعلق وهو لا یخرج عن الوصف والفعل   شرعت من هنا ای بعد ان ذکرت مقدمة
النحو التی تشتمل فیه کتعریف الاسم والفعل وعلاماتهما فانک لو لم تعرفهما ما عرفت الفاعل بانه
اسم اسند الیه فعل هذا وما لیست حاجة النحوی الیه قویة تعریف الکلام والتطویل فیه وفی
اجزائه من اللفظ والصوت والمقاطع بل یظهر ان تعریف الکلام السابق لیس قاصرا علی
اصطلاح النحو بل هو عرف عام کالدابة لذوات الاربع اذ الکلام لا یقال عرفا الا للفظ المقصود
بالفائدة فمن حلف لا اقول لزید کلاما لا یحنث الا به ما لم یرد مطلق المخاطبة او یقول الا کلمة
بدون التصریح بکلام لانه کثر استعمال ما کلمته فیما خاطبته   فصلات غالبا ومن
غیر الغالب خبر کان واسم ان ومنه الفاعل المنصوب نحو خرق الثوب المسمار وکسر الزجاج
الحجر وهو سماعی قال ابن مالک فی الکافیة   ورفع مفعول به لا یلتبس مع نصب فاعل رووا فلا تقس
وذلک لان رفع الفاعل لازالة اللبس کما یاتی فحیث امن فلا ضیر فی نصبه ان سمع کقوله
مثل القنافذ هداجون قد بلغت   نجران او بلغت سوآتهم هجر   فهجر اسم بلدة
ومعلوم ان السوآت هی التی تبلغها هذا علی ظاهره من ان المنصوب فاعل والمرفوع
مفعول وذهب بعض المحققین الی ان المرفوع فاعل اصطلاحی والمفعول منصوب اشتغالا
وفیه قلب لان الواقع بالعکس وکانه یقول تکلم علی جهته وقوعه منه او قیامه به اغلبی وقیل یقدر
الاعراب مانعا من ظهوره الحرکة التی جوزها لظهور المعنی وعلی الاول کان الانسب للمص
ان یقول فی المرفوعات لانها ارکان الاسناد غالبا غیر ید قید الغلبة ایضا ثم جعله المنصوب
فضلات شاهد عدل علی ما سبق لنا فی الجواب عن اعتراض السعتری   لانها تابعة فی العمدة
والفضلة ای فی ما خر التابع المتردد من المتبوعین فلا یقال کان یقدم تابع
العمدة لانه لیس متعینا بل ذاک امر واحد متردد فی التبعیة ثم هذا ظاهر

فى المجرور بالمضاف واما المجرور بالحرف فتاخيره لانه منصوب بالواسطة   لامرين اجول
كلا الامرين موجود فى اسم كان وخبران بناء على قول البصرى انهما معمولان لهما لامر ثوعا
بماكانا مرفوعين به قبلها فعاملهما لفظى وقد يحصل اللبس فيحتاج للفرق بين الخبر والاسم
فى نحو كان الضارب الآن القائم الامس فعلى ان الضارب اسم يكون معلوما لك فتحكم
عليه بالقيام وبالعكس بالعكس وكانه راعى ندرة هذا واراد بالعامل اللفظى المتاصل
لا الطارئ   فانه يزيل حكم العامل المعنوى هذا وقولهم النواسخ ليس معناه انها طارئة
على المبتدا والخبر فى تحقيق التركيب وان العربى يقول اولا زيد قائم ثم يقول كان زيد قائما
بل المراد انا نحكم بذلك تقديرا من حيث ان الغرض الاصلى ثبوت القيام لزيد والتقييد
بالمضى مثلا امر زائد فاذا زال اللفظى وعاد المعنوى كان رجوعا للحالة الاصلية ولا
يقال ان المعنوى طرا على اللفظى فازال حكمه بل يقال ان الطارئ على الاصلى زال تامل
لنحو زيد قام فنقول زيد مبتدا فان قلت ثم زيد فاعل لامتناع تقديم الخبر الفعلى
مع بقاء المعتمد بحاله وخالف الكوفى فيهما   زيد قائم فى الحقيقة قائم مسند للضمير لكن
لما كان لا زمالحالة واحدة فى التكلم والخطاب والغيبة كان هذا الضمير كالعدم ذكره الامام
السكاكى عفا الله عنه   مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله اى لان الضرب فى قولك ضرب عمرو
لا واقع منه ولا قائم به بل واقع عليه ومثل هذا يكفى النحوى المعول على الظاهر واما قولنا ان
مصدر ضرب المبنى للمجهول هو الضرب بمعنى المضروبية اى الكون مضروبا وهو وصف لعمرو
قائم به فتدقيق لا ينظر اليه واما قول نجم الائمة الرضى انه خارج بقوله على جهة قيامه به لان
المراد بجهة القيام طريقه وهو صيغة المبنى للمعلوم فانما يتم لو كان ضمير قيامه به للفاعل
كيف وهو يوجب دورا باخذ المعرف فى التعريف بل الضمير لمطلق الاسم فلا غناء عما
اسلفناه .   والتقدير صنف اخ وذلك لان اسم الفاعل انما يعمل معتمدا او قد يكون
نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذى وصف   وانيب الوصف عن الفعل الاولى
حذف هذا لانه ليس من التصرفات بعد التقدير فتامل   كالاختلاف فى المذكور اى
بالبياض والحمرة والسواد والظاهر ان المراد وغيرهما كالصفرة ففيه اكتفاء فائدة زاد
بعضهم فى تعريف الفاعل ما اسند اليه فعل تام قال لاخراج اسم كان فاعترض بان اسم كان
لم يسند اليه شئ وانما كان مسندة لمصدر خبرها فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد اه قلت
هذا رجوع لكان التامة وكلامنا فى الناقصة فالاحسن ان يقال كان لم تؤت بها للاسناد
اصلا بل هى رابطة اما دالة على الزمن فقط او معه على حدث ناقص وهو كونه على هذه الحالة
اى كونه قائما فهى رابطة بين الشئ وصفته فالحدث الناقص هو الربط بين الامرين لعدم تمام
بدونهما تامل واذا تاملت ما سبق وجدت بين العامل اللغوى والاصطلاحى عموما وخصوصا

وجهتيا يجتمعان فى ضرب زيد وينفرد الاول فى مفعول المفاعلة والثانى فى ما عمرو والله سبحانه
وتعالى اعلم   اقول ذكرت فى كتابة الازهرية اوجهاً سبعة فى الترا
ولكن الاحسن انها موقوفة لامعربة ولا مبنية لانه غنى عن تقدير ومع ذلك الغرض حاصل وهو
تمييز الكلام السابق عن الكلام اللاحق كما حققناه فى الاعداد المسرودة فى كتابة الازهرية
فى باب المبتدا   نائب الفاعل يعنى نائبه فى صيرورته ركن اسناد من حيث ان حق
المبنى للمجهول ان يكون مبنيا للمعلوم مسندا للفاعل ولا يعدل عن ذلك الا لنكتة كالجهل
او التجهيل وهذا لا ينافى انه بعد بناء الفعل للمجهول يكون حقه الاسناد للمفعول ولا
يسند للفاعل الا مجازا كما حققوه فى أفعم السيل وسيل مفعم والاصل افعم السيل الارض
اى ملاها فبعد بناء افعم للمجهول حقه ان يسند الى الارض واسناده للسيل من الاسناد
للسبب لانه سبب فى كون الارض مفعمة فتدبر • فاعله من اضافة المصاحب
لو صحمن قال الفاكهى كلاهما منازع فيه لان مفعول ما لم يسم فاعله صار عندهم علما
لنائب الفاعل اه اقول هذا وجه صحة لا يدفع الاولوية   يكون مفعولا وغيره اى
لان المتبادر من المفعول انما هو المفعول به لكثرة دورانه فى اسناد الفعل تريد بالفعل
المادة من حيث هى وان كانت للفاعل بهيئة مخصوصة وللمفعول باخرى كما هو ظ
ولما فرغت من حده اى سريع فى ان قوله وغيره ليس من تمام الحد ولا وجه له لما المانع من انه
من تمامه اذ هو مما يوضح المفعول به وان لم يكن للاحتراز فالاصل فى القيود بيان الواقع
على انه يمكن انه للاحتراز عن الفاعل المجازى نحو بنى الامير البلدة فان الاصل بنى عملة
الامير البلدة فحذف الفاعل الحقيقى واتيت الامير منابه لعلاقة السببية   وان ذلك
لا ينافى الا فى الفعل الثلاثى يحتمل فتح الهمزة عطفا على هذين اى فلا يريد ان ذكر التعبير لا ينافى الا فى الثلاثى
كما هو مقتضى هذين الوزنين ويحتمل انه بالكسر لسبب عدم ارادة هذين الوزنين فعوله وكما اى ما ذكر
من الوزنين تأمل   واوضح من هذا وهو انهما تعدد لان الاول هو فيه فاعل لغير الفعل المذكور
انه يرفع وصفه وقياسه ان وصف الفاعل تجوز نصبه لانه مفعول معنى لكن لا يخفى ان ذلك
لا يكفى بلا سماع   فانقلبت الالف ياء ما الأولى فرجعت للياء الى اصلها لانها انما قلبت
الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد زال الفتح   • من مصدر اى ظاهره ولا اولوية بينهما
او مجرور نحو الناشئ وحده على التحقيق كان النصب محلا للمجرور وحده بدليل ظهوره
عند نزع الخافض والجار واسطة فقط   فانه كناية عن المصدر يحتمل انه كناية عن الحدث
المترتب فيكون من نيابة المفعول به لكن يحتاج لتضمين عنى معنى ترك او ادعاء حذف
الجار وهو ان الامثل عن شئ فمن ثم لم يعرج عليه المص والكناية هنا ما كنى وعبر به عن المقصود
لا الكناية البيانية   لان الحلق كانهم نحو هذا تعليل للمعلل مع علته قبله • ثم قال

فى العفو اقول ونى حسن الاتباع بالدية فى قوله فاتباع بالمعروف دون الاول
لان الضمير عليه راجع للمتبع المفهوم من الاتباع من الظروف المتصرفة اى حتى يصح رفعها
بالنيابة الفرجين اى الشقتين فى الجبل مثلا نعم ان قدر لا يؤخذ بمعنى لا يقبل
فيكون تضمينا وهل هو قياسى او سماعى خلاف حقق بعضهم ان النحوى وهو اشراب كلمة
معنى اخرى سماعى والبيانى قياسى لانه تقدير عامل لدليل وهل الكلمة المضمنة حقيقة
لانها مستعملة فى معناها ملوحة لغيره او مجاز لانها اشربت معنى غيرها او استعملت
فيه او جمع بينهما هذا والظاهر ان يقال التضمين الحاق مادة باخرى لتناسبهما معنى
نحو شربن بماء البحر حق بروين لان الرى كيفية للنفس سببها الشرب وهو ابتلاع الماء
او اتحادهما نحو واحسن بى الحق بلطف ولطف المولى واحسانه واحد فيما يظهر وقولهم
اشراب كلمة معنى كلمة اخرى يقتضى اختلاف المعنيين فلا يشمل هذا وعلى ما قلناه فهو
حقيقة جزما واستدل المخالفون الخ اقول يمكن ان نائب الفاعل ضمير فى اتبع للرجل
المعهود وتذكير النصب على الحال وفى الاية ضمير الغفران المفهوم من السياق غايته انه اناب
المفعول الثانى كما قيل واتبع قد رواه رسل المستطير المنتشر على اضمار التبيين اى على
ان فى تبين ضمير التبيين واقول الاحسن فى الذوق ان الضمير للظلم المفهوم من قوله
وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا انفسهم وتبين الظلم بمشاهدة ما ترتب عليه من العذاب
وشذ نحو اكلونى البراغيث لا معنى للشذوذ لانه لغة قوم يلزمونها فان كسمع من
غيرهم ما يوافقه اول بما ياتى اخر الشرح وانما يقال الشاذ فى كلام وقع من عربى مخالف
للغته ولم يمكن تاويله فالتاويل مقدم على التشذيذ ولعل الشيخ اراد بالشاذ مقابل
اللغة الفصيحة المشهورة لانهما عمدتان هذا بمجرده لا ينتج فان المبتدا يحذف والخبر
ايضا وهو مؤمن يعنى ايمانا كاملا وحذف القيد تقطيعا على حد ليس منا من استنجى
من ريح ولا تقول ان الايمان يرفع حال المعصية ثم يعود لاقتضائه انه لو مات حالها
يموت غير مؤمن بفتح الشين هو الفعل وبالكسر المكان والمجازى نحو الشمس
قيل معنى كون تانيثها مجازيا انه خلاف الاصل اذ الاصل ان للمؤنث فرجا ولكان تقول
هو مجاز بيانى بالاستعارة وذلك ان النحوى يطلق عليها مؤنث لمشابهتها المؤنث الحقيقى
فى استعمال العرب فتامل فحذف احدى التاءين وهل هى الاولى لان الثانية من
نفس المادة او الثانية لان الاولى اتى بها لافادة المضارعة خلاف ان لعل الخ
يدنها تخلف العهد بدليل ما بعده نسيت عهدى ولم تعبأ بموثقى تبا لفعلك والمعقود يحو
وانت انما اسندت الفعل لجمع الخ يعنى انه فى ظاهر صناعة
النحو انما هو مسند للجمع والا فقد صرحوا بان الجمع من باب الكلية فالاسناد اليه

ليس من حيث انه جمع بل لآحاده فهو كقولك قام الهنود فى قوة قامت هند وهند وهند ان قلت
ما ذكره المصنف موجود فى جمع المذكر والمؤنث السالمين مع وجود التذكير فى الاول والتأنيث فى
الثانى قلت نعم لكن لما سلم فيهما بناء المفرد الحقا به بالمثنى وأحسن الوجوه منها ان الظلم
بدل من الضمير وكانه ابدل عنه للفصل بينهما بالنجوى والثانى ان البدل بلحق المبدل منه
عن العوامل اللفظية كان عليه ان يقول غير الزائدة لادخال نحو بحسبك درهم وهل من
خالق غير الله وكانه راى ان الزائد كالعدم مخبرا عنه خرج الاعداد المسرودة فانها مجردة موقوفة
كما سبق . وهل من خالق غير الله فخالق مبتدأ مرفوع بضمة منع من ظهورها حركة حرف
الجر الزائد وغير الله صفة والخبر محذوف اى لكم وهذا اظهر من قول بعضهم ان غير خبر ولا يصح
ان رزقكم خبر لان هل يشذ دخولها على مبتدأ خبره فعل لانها اذا دخلت عليه جعلته فاعلا
لما يفسره المذكور كما فى قولك هل زيد قام ويمكن ان يقال ان غير فاعل اغنى عن الخبر وقد اعتمد الوصف
على الاستفهام فيكون من الثانى وكان المصنف جعله من الاول لانه ليس القصد الاستفهام عن
الخلق لغير الله بل عن وجود خالق موصوف بغير الله فلتأمل لانهما متلازمان فالمعتبر
لاحدهما وهو الابتداء هذا من جملة اقوال ومنها ان المبتدأ والخبر ترافعا ومنها غير ذلك
قيل والخلاف لفظى لا ثمرة له واعترضه بعض المشايخ بان له ثمرة فى نحو قوله تعالى أراغب
انت عن آلهتى يا ابراهيم فان قلنا انهما ترافعا فانت معمول لراغب فيصح تعلق عن آلهتى براغب
وان قلنا المبتدأ مرفوع بالابتداء فهو اجنبى عن الخبر لا يفصل بينه وبين معموله فهو معمول
لمحذوف اى ترغب عن آلهتى اهـ قلت انت هنا فاعل اغنى من الخبر فهو معمول جزما فالاولى
التمثيل بنحو ضارب زيد فى الدار فالمرفوع فيه مبتدأ على الاصح لعدم الاعتماد ومثله تسمع
اى لانه على حذف ان وسبق ان البغدادى يرى ان تسمع نفسه مبتدأ لانه اريد به الحدث المستقل
فهو اسم كالمصدر ولم اقل الاسم لكن القوم عبروا به وارادوا الاسم ولو تأويلا لا بدّ ان
يعتمد على نفى او استفهام وعدمه قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة فى قوله
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت لجواز ان بنو مبتدأ مؤخر والقال
لا يخبر بالمفرد عن الجمع لانا نقول فعيل على صيغ المصادر كنهيق وصهيل فيخبر به عن الواحد وغيره
قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الشاعر عن صديق للذى لم يشب فليس لكل ان تعرب
قائم مبتدأ انما النظر انه يصح اعرابه مبتدأ ثانيا والجملة خبر المبتدأ الاول وهو زيد فمن ثم الستقل
بالفائدة فائدة ان الاولى الوصف المعتمد ان تطابق مع مرفوعه فى الافراد جاز كون
المرفوع مبتدأ مؤخرا وانه فاعل اغنى عن الخبر فان تطابقا تثنية وجمعا تعين الاول الا على لغة اكلونى
البراغيث فان افرد الوصف مع تثنية المرفوع وجمعه تعين الثانى لوجوب مطابقة الخبر المبتدأ
بخلاف الفاعل الثانية قد يغنى عن الخبر مرفوع وصف اضيف اليه المبتدأ نحو قول ابى نواس

غيرمأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن . انما يرجوالحياة فتى عاش في أمن من المحن
هفقوله على زمن نائب فاعل مأسوف اغنى عن خبر غير وكان المص لم يتعرض لذلك لقلته او لانه
رأى ان المضاف والمضاف اليه شئ واحد يجمعهما مركب اضافي فكان المرفوع للمضاف على
انى اقول يمكن ان غير خبر لمحذوف اى انا غير مأسوف واعترضته في كتابة الازهرية بانه لوكان
كذلك لقال غير اسف اسم فاعل آسف اى حزن وتحسر واقول يجاب بان مأسوف بمعنى هو
وانه بمعنى فاعل على حد حجابا مستورا اى ساترا نعم على هذا يكون نفيا للاسف فقط
بخلاف الاول فانه عام اى لا يؤسف على زمن تامل ولا يبتدء بنكرة اى بخلاف الفاعل
فانه يكون نكرة نحو جاء في رجل وقول ابن الحاجب ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فيه
انه حيث كان الحكم هو المخصص فقد ورد على غير مخصوص والفرق بين الفاعل حيث جاز نكرة
بلا مسوغ والمبتدأ حيث لا يكون نكرة الا بمسوغ ان المبتدأ اذا سمعه المخاطب نكرة نفر عن الكلام
لابتدائه بمجهول بخلاف الفاعل فانه سمع الفعل اولا فاصغى للكلام ذكر جميع ذلك العلامة حسن جلبي
الفنارى على المطول اقول كلامه يقتضي انه متى ما تقدم الخبر كان ذلك مسوغا لانه يدفع
النفرة مع انهم قالوا لا يكون مسوغا الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا مختصين او جملة بل قالوا
ان المسوغ انما هو الوقوع ظرفا والتقديم لخوف الالتباس بالصفة لا دخل له في التسويغ ويقتضى
ايضا ان المتأخر لا يكون مسوغا لانه لا يدفع النفرة عن المجهول وكذا كون الخبر من خوارق
العادة للمص الا ان يقال هذا المسوغ يكثر الناظر الى الرجوع ثم اعتراضه على ابن الحاجب
يمكن دفعه بان معنى قول ابن الحاجب ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم ان تقدم الحكم
مسوغ لوقوعه نكرة لكونه يدفع نفرة المخاطب فيرجع للفرق الذى قاله ولنا في هذا المقام
كلام نفيس جدا في كتابة الازهرية جمع العلامة ابن قاسم وشيخه الصفوي وزيادة على ذلك فاطلبها
ان شئت وعليهما ولعبد مؤمن اما الخصوص فللوصف بمؤمن واما العموم فلان المراد
كل عبد مؤمن بخلاف رجل صالح جاءني فليس الا الخصوص تامل ترجع الى الخصوص والعموم
النظر ما يصنع في وقوع الخبر ظرفا وتقدم لام الابتدا اسم كان اى الاسم المصاحب لكان
المعمول لها وكذا قولهم خبر كان ويزيد هذا ان اطلاق الخبر عليه باعتبار ما كان فقس متأملا
والا فالسلام عليك وهو ان يكون ماضى يزال اذ جمعت الثلاثة في قولى
يا طالبا من لا يزال مليا ارحم الذهن حيث لا يزول حاد عقلا بل لا يزيل اختلاطا
فامنحنه قرب باطن الرسول هذا كنت كتبته في حاشية الازهرية ثم رأيت احسن منه ان اقول
يا رحيما من لا يزال رحيما ارحم الذهن بانكم لا يزول تاه دينا بل لا يزيل اختلاطا
فامنحنه عفوا بطه الرسول بعد اما فيه تساهل لان كان انما حذفت بعد ان المصدرية
فقط وما انما زيدت بعد حذفها عوضا عنها وكذا بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا

مطلب الابتدا بالنكرة

واصله ان كنت لا تفعل غيره قال ناصر المحقق اللقاني فلا حاجة الى اعتبار كان بل المنفي المجعول خبر الجملة الشرط وما على حدها في اما ترين من البشر احدا فليتامل يعنى ان ولو التعقيب بما لكونه راى الجواز الشائع المشهور والا فحذف كان في غير هذا نحو من لد شولا فالى اتلائها اى من لد كان شولا مهمة اى محركة للهمة للاعتناء بها القياس . ابن مرداس احد الصحابة رضوان الله عليهم عند الشيخ عبد الرحمن الاخضري كما ذكره آخر شرح سلم ارجع الاوجه ويجوز رفعهما بحذف كان وخبرها في الاول اى كان في عملهم خير ونصبهما بتقدير فيجزون خيرا ويجوز عكس ما قال الش وذلك ظاهر لمن تامل ان لا يقع بعد النون ساكن اى لانها محركة لالتقاء الساكنين فتقوى بالحركة فلا يجوز حذفها وفي الحقيقة المدار على السماع والا فكانت تحذف ابتداء ولا محرك لها لم تاتي كان زائدة وهي جواب قولهم نعم الا فاعل له وكذا افعال اخر منها قل وكثر ما وقصر ما وطالما قلت والنظر في هذه انها ليست افعالا الان قلما انسلخت عن الفعلية وصارت اداة نفي بمنزلة ما وقد اوضحت هذا في اول كتابة الازهرية وتمت بقية الافعال فارجع اليه ان شئت ولبحث كان فان فيه هناك دقائق فائدة لا مانع من ان دام زيد صحيحا من التوضيح كما افتر لا مانع من ان ما دمت حيا فاعل ونصب على الحال وفرقتهم لا دليل عليه افعال المقاربة تغليب اصطلاحي والا فافعال الشروع اكثر ولعلهم لاحظوا ان كاد اشهر ادوات الباب فغلبوا اقسامها للترجيه وهي انشاء وما بعده وما قبله اخبارات . باحكام كالاقتران بان وعدمه وكونه مضارعا وكونه رافعا الضمير الاسم على ما تقرر في محله يسمى وهو الخبر المحذوف وتنكير معمولي الظم انه وما بعده معمول المستانف اى ويشترط في عمل لا تنكير معموليها وعطفه على ما قبله كما هو المتبادر بعيد انه من شروط اعمالها اى الثلاثة الا ان يقال المعنى الشرط المضاف للعمل على سبيل الاجمال فتامل فاما ما قدمها هنا اهتماما بها لطول الكلام عليها وقدم في المتن لات لاتفاق الجميع على عملها بين احد اى وبين انما تضاف المتعدد صريحا اى ان اعرابه صريح في العمل وان كان احتمالا في العمل فالمراد بالصراحة ان يكون اعراب العمل صريحا مرتع مبتدا بالاضافة وقوله وخيم خبر مرتع والمرتع محل ترتع فيه الدواب وتاكله والوخيم ردئ الطعم اصله ليس الحين اوان يشير الى ان المحذوف حين كما هو الكثير الا اوان لشيراز اى بالله وخدمته ليكن من حكم ما عاب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح ومنها اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ومنها الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم ومنها ان الغلام الحي لي قالت خل عنك لا تضيق ذرعا بامر انا اولى بك منك ومنها

یا قلب انک من اسماء مغرور فاذکر وهل ینفعنک الیوم تذکیر استغفر الله خیرا وا رحمتی
فینا العسر اذ دارجیا سیر الی غیر ذلک مما لو استقصی فان واجب الفتح لانها فی محل مفرد مبتدا مؤخر
وما قبلها خبر مقدم وهو اذ واذا وحیث لعل الاولی حذف اذ الا انها انما تضاف لجملة
فعلیة فلا یقع بعدها ان بفتح ان وکسرها فالکسر ظاهر والفتح علی انها فی محل مفرد
مبتدا خبره محذوف ای حاصل والجملة جواب الشرط او مضافة الیها اذا الفجائیة وهی حرف او ظرف
عامله محذوف فتقدیره فاذا زید قائم فاجأت وقت قیام زید وانما تضاف اذ الجملة اسمیة
وقول النوب کنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو ایاها تقدیره فاذا هو
یساویها فحذف الفعل فانفصل الضمیر والکثیر فاذا هو هی وانکرسی لا اول فی مجلس البرمکی قبل
وهی تسبب موته کما بسطه المص فی المغنی فعلیک به خبرا عن قول نحو اول قولی لان فعل التفضیل
بعض ما یضاف الیه وفاعل القولین واحد اقول لا غایة لهذا الا انه حیث کان القول
خبرا عن القول فالمبتدا عین الخبر معنی ولا یتصور ذلک بداهة ولیست معمولة للقول ای
لیست منه مؤیة به فلا ینافی ان الخبر مرفوع بالمبتدا وفی ذلک قال اخونا الفاضل الشیخ احمد
السجاعی ایها الحاذق الذی حاز فهما فی علوم کالشمس نورا اضاء جملة حکوها بقول ولم
تعمل لما الذی یزیل خفاء فاجبته بقولی یا امیما محتجا بنظم کدر زاد حسنا نظم لو دهاء
بده قولی انی حمید لربی مخبرا بالمحکی یجلو العماء قال هذا المحقق ابن هشام
فی کتاب یعطی اللبیب غناء خبر لا هو معمول لها ان کان اسمها معربا او مبنیا عند
غیر س اما عنده فیقول مرفوع بالخبریة ووجهه انها لما تجردت عن العمل فی لفظ الاسم مع
کونه بلصقها ضعفت عن الثانی ویجب تنکیره لانها لنفی الجنس ای لنفی افراده ای نفی بعض
الاحکام عن جمیع افراده وهذا لا یعقل فی المعرفة لانها متشخصة کذا قال الرضی لکن لا یخفی انه
لا یتاتی فی نحو علم الجنس من المعارف ولو ظرفا بخلاف ان لان لا انما عملت بالحمل علیها
فهی اضعف والجامع التاکید فان هذه لتاکید النفی وتلک لتاکید الاثبات وقیل هو من
حمل النقیض علی النقیض ناهیة هو وقولهم نافیة من الاسناد لما هو کالآلة والفاعل
حقیقة المتکلم وتستعار للدعا بجامع مطلق الطلب ان لا تسجد یحتمل ان الاصلیة
علی حذف حرف الجر ومعمول المنع ای ما منعک امتثال امری بان لا تسجد والتاویح راجع للیمین
لکن ما قاله المص اسلس وانظر ما فائدة زیادة لا ولعل والله اعلم فائدتها الاشارة الی شدة
خبثه بحیث لا یسند الیه فعل السجود علی صورة الاثبات بل علی صورة النفی وکذا قوله انهم
لا یرجعون ای ان الرجوع ممتنع علیهم کل الامتناع بحیث لا یسند الیهم الا منفیا والله اعلم
باسرار کتابه فاستغفر الله العظیم وحرام ای ممتنع عادة ان قلت اجمله علی الامتناع
الشرعی والاصلیة والمراد عدم رجوعهم یوم القیمة ممتنع بالسمع قلت لا یناسبه قوله بعد

وكأنه يرى الاخيرين والاول من المؤكد لعامله اذ التقدير يمنون بنا وتغدون فداء
والتفصيل من اما واعترف عرفا وحقت بيوتك حقا ويريد بالماكد ما يفيد مجرد حدث عامله لا المؤكد المشهور الذي يمتنع حذف عامله ويدخل مفيد التشبيه في مفيد النوع
يقع عليه اي بحسب الاصل والا فالمفعول هكذا المتبادر منه المفعول به لكثرة دورانه
والمطلق انما يطلق عليه مقيدا بالاطلاق ولكنك فعلت به فعلا ربما يتوهم انه لابد من وجوده قبل الفعل وليس كذلك اذ يكفي ملاحظة ذاته في العالم تسليط الفعل عليه
فظاهر ان جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا به ليس مبنيا كما قيل على ان للمعدوم
ثبوتا في نفسه كما هو مذهب الاعتزال وزدت ذلك ايضاحا في غير هذا المحل كهن
الغير الغير فهذا مفعول به لانه توكيد لمفعول به ويرد عليه ضربت الضرب الضرب ولعله
يقول مؤكد الماكد مؤكد مشارك له في الفاعل وقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
اما بتاويل اخافة واطماعا او ان عامله الرؤية المفهوم من يريكم اي يجعلكم رائين
والاول اقرب دلت الكلمة على التعليل فيه تسمح اذ الدال عليه اللام وقال فيما تقدم
ويجب في سعال ولم يقل ويجب فيه لانه اذا فقد شرطا فليس مفعولا له فلله دره بل كل
منها مفعول به لكن بعضها وهو ترغبون ان تنكحوهن مفعول بعد التوسع بحذف الجار
ما لا يختص بمكان بعينه هذا يشمل المقادير مع انه جعلها قسما مستقلا يجوز كون
مجراها الخ اعلم انك اذا جعلت مجرى مبتدأ فاليمين ظرف معمول المحذوف هو الخبر والمجرى
ح بمعنى نفس الجريان لان مفعل يصلح للزمان والمكان والحدث والمعنى جريانها حاصل في
اليمين وان جعلت مجرى بدلا من الكاس فان جعلت المجرى بمعنى الجريان تعين ايضا
ان اليمين متعلق بمحذوف والاخبار ح صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه اذ يصح
الكاس حاصلة في اليمين والجريان حاصل في اليمين وان جعلت المجرى بمعنى محل الجريان
فاليمين ح نفسه خبر كان والاخبار بالنظر للبدل دون المبدل منه اذ يقال محل الجريان
هو اليمين ولا يقال الكاس هي اليمين ثال ما قلناه ثم انظر عبارة الش فانها ضعيفة
فقوله واليمين ظرف مخبر به عنها يعني انه متعلق بمحذوف خبر كما قال اي مجراها في اليمين
اي حاصل في اليمين والمجرى بمعنى الجريان كما اسلفناه وقوله ويجوز كون مجراها مبدلا
من الكاس بدل اشتمال فاليمين ايضا ظرف لان المعتمد بالاخبار عنه البدل لا الاسم فيه
نظر لان قوله ايضا يفيد ان الظرف متعلق بمحذوف خبر كما هو الوجه الاول وعلمت ان
الاخبار صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه فلا حاجة لقوله لان المعتمد بالاخبار عنه
انما هو البدل لا الاسم اي اسم كان المبدل منه وقوله ويجوز في وجه ضعيف فلا يه لا وجه
الضعف وقوله وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل العبارة مقلوبة سهوا والصواب

على اعتبار البدل دون المبدل منه كما بينا ۰ هذا ما اقتضاه ۰ فهي القاصر واستغفر الله العظيم
لانه ليس بلازم بني عليه حضيره انه لابد من رفع الفعل لانه لو نصب كان بتوده اسما
مؤول من ان والفعل وهو مفعول براه قلت المشهور في مثله انه معطوف على مصدر
متوهم اي لا يكن منك نهي عن خلق واتيان مثله ولا يعرب مفعولا معه ولا بد في المفعول معه
من انه اسم صريح والتركيب في الماول لضعفه فقد قيل بانه سماعي وقال ابن مالك والعطف
ان يمكن بلا ضعف احق ۰ بلا في قاس مبني لغا اعلم ان هذه الواو تفيد مصاحبة
ما بعدها المعمول ما هو العامل فيه على قياس سر والنيل فعلى الاول انه مع ابيك وعلى الثاني
اشتر مع ابيك وعلى الثالث استقر لك مع ابيك وهو المتبادر يعني انه استقر كائنات والكون
او المصاحبة مع ضمير استقر يعني استقر هو مع ابيك لك وذلك لان المصاحبة اما مع المفعول
او مع الفاعل فمن ثم ستتبع واجمعوا امركم وشركاءكم ان المعنى امركم مع شركائكم وقوله
اذا اعجبتك الدهر حال من امرء فدعه وواكل امره والليا ليا معناه دع امره مع الليالي
فانك مع الليالي تدع امره فتامل وقولك اكلت الخبز وزيدا من المصاحبة مع الفاعل
وصف اي صريحا او تاويلا كجاء زيد من الروم روميا اي مصاحبا للروم ومنه الجاني في جواد
زيد والشمس طالعة او والجيش مصطف اذ هو في تاويل مبكرا او مجتريا او واضح منه مصاحبا
لطلوع الشمس او اصطفاف القوم فهي حال حقيقة وقيل بل هي حال سببية والمقصود طلوع
الشمس معه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري الجملة مفعول معه ۰ او مضمون الجملة
يعني ما تضمنته واستلزمته وليس المراد المضمون المشهور المقابل للمفهوم ۰ فتبسم ضاحكا
فالمراد بالضحك هنا التبسم ذكر المثال اشارة الى ان المدار على اتفاق المعنى اتفق اللفظ او خالف
ولو كان المراد الضحك الذي هو فوق التبسم لكانت حالا منتظرة ۰ انا ابن دارة معروفا
اختلف في نحو هذا اهل العامل المبتدا لتضمنه بمعنى التنبيه انما نبهكم على كون ابن دارة حال كوني
معروفا بها او الخبر اي منسوب لدارة حال كوني معروفا او محذوف اي حصلت معروفا او احقني
معروفا وهو المشهور وعليه مشى في المغني فقال وان تاكد جملة فمضمر عاملها ولا تتقدم
اقصدني او احقني لان الفعل لا يرفع ولا ينصب ضميري اتصال متحدين الا في باب ظن كما في
المغني ۰ وهو الافصح يعني في الصنعة اما لفظا فالافصح تذكيره كما تقدم عبارته بعد
حاتم بالجر اما على فاعل ضمير وكسر للضرورة لان قبله تجاد عليه ودله مثل زادنا
يشرب ماء القوم بين الصرائم ذكره الجوهري في الشواهد وهو مبني على ان الضرورة تغير
حركات الاعراب ولا اعلم الان او انه بدل من ضمير جوده وفاعل ضمن ضميره حاتم ۰ فضلة
اي بحويته وهو ما زاد على ركني الاسناد ولو توقف عليه المراد نحو وما خلقنا السماء والارض
وما بينهما لاعبين ۰ تبدره فارسا قال الشمني على المغني الا بانه حال اي اعجب منه

حال فروسيته تممت به ذكر انواع الحال اى وهو من تمام الحد وانما كان جامعًا
من اسمين اما من اسم وفعل نحو انا اضرب معروفا بالضرب مثلا فهى مؤكدة لعاملها لا الجملة
وكذا ان كان مشتقا لان المشتق عامل وعاث عمرو ظاهره انه من العوث مثلا كقال
من القول مع انه من العثو والفعل عثى بالكسر كما اتى له ولعله اسم فاعل كقاض فتامل
على واحد من امور ثلاثة لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والعامل فى المضاف
اليه هو المضاف فيجب ح ان يكون عاملا فى الحال او انه جزء ا وكالجزء فى صحة حذفه فيكون
كالعدم وعامله العامل فى الحال كانه عامل فى صاحبها المضاف اليه ويفيد هذا انه لو كان
عامل المضاف فى الاخيرين لا يصلح للعمل فى الحال لا يكفيان فلا يجوز ورق الشجرة صغيرة
نضرلان عامل الحال هنا الابتداء وهو ضعيف لا يعمل فى صاحب الحال والحال كما ياتى
فتامل وحرر فى صحة حذفه نحو هذا وما بعده يفيد انه لا بد فى الجزء ايضا من صحة حذفه
والثالث ان يكون المضاف عاملا فى الحال من جهة على لفظ انا ضارب زيدا امس
مجردا وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فى المفعول به فهو يعمل فى الحال لانها فى تاويل
الظرف اى قولنا فى حال كذا فيكفيها رائحة الفعل الا ترى العامل المعنوى يعمل فيه وح
اتحد العامل فى الحال والعامل فى صاحبها وان كان عمله فى الحال من حيث شبهه بالفعل
وفى صاحبها من حيث انه مضاف وليس اختلاف جهة العمل كاختلاف العامل حلا فالمن
يقول به فى ضرب زيد عمرو اقبح وبكر احسن وقد اوضحت هذا المقام فى كتابة الازهرية
حال من الكاف والميم بناء على ان مجموعهما هو الضمير وصح له ان يعمل لان المعنى
عليه لا معنى لهذا فالاحسن لانه مصدر الخ لازما تفسير لقوله ثابتا فليس المراد به ضد المنتقل
هذا هو الاصل اى الكثير الغالب مفصلا جعله لازما نظرا الى ان المتشابه
مبين عند الله تعالى وعند من خصه به وقيل هى منتقلة نظرا الى المحجوبين حال من الزرافة الاولى
من يديها والعامة تضمها قيل بل هو ثابت عربية ايضا ثبات منصوب بالكسرة
لانه جمع ثبة بمعنى الجماعة اى جماعات ثم جعل هذا من مدخول ربما فيه نظر مع قول ابن مالك
ويكثر الجمود فى سعر وفى مبدى تاول بلا تكلف مشتقة هو جميع من الجمع اى مجتمعين
الاول فالاول الكلمة الاولى منصوبة على الحال والثانية عطف عليها والحال فى
المعنى مجموع الامرين اى مترتبين على حد بابا بابا والرمان حلوا حامضا ويقولون للاول
حال او خبر من اجراء حكم الكل على الجزء كما منعوا صرف هريرة للتانيث والعلمية وانما العلم مجموع
ابو هريرة اى الابل العراك ظاهره ان العراك صفة لمحذوف وليس كذلك بل هو مصدر ماول
بالصفة حال اى ارسلها معتركة اى مزدحمة ولعل قوله اى الابل تفسير للضمير فى ارسلها
الجماء اى الجماعة والغفير الساتر للارض من كثرته والغفر الستر لمية موحشا طلل جعله حالا من طلل

المتأخرين بناء على قول من يجيء الحال من المبتدأ والجمهور يمنعونه ويقولون هو حال من الضمير في الظرف
لان العامل في المبتدأ الابتداء وهو لا يعمل في الحال ويجب اتحاد عامل الحال وصاحبها وكذا ما اتى
من الخبر الا ان صلح المبتدأ للعمل نحو هذا بعلى شيخا التتمة معنى اشير هذا اصل التقدير ينبغي
الجزم به   لتنبيه اي وقوعه كما في المحول عن الفاعل والمفعول كما في المحول عن المفعول
والتمييز والتعبير استيناف واخره لان المراد به او لا احد المنصوبات وثانيا النوعة فلو لم يظهر
لم يصح الا بالاستخدام   ثلاثة امور ولم يجعل الاسم من الامور لانه جنس مشترك
في كونه منصوبا هذا لا يؤخذ من الحديث بل من ذكرها معا في المنصوبات
احدها ان الحال انما تكون وصفا انه هذا يتوهم من ذكر الوصفية في حد الحال والسكوت
عنها في حد التمييز . والثالث ما في الشرح وهو الحق مما سبق له من ان هذا اسم
حقيقة   ان شئت بالوزن يعني بحسب ما يجعل المثلث فيه   وذلك ياتي
بالمفرد يعني كما ياتي بالجمع فمن ثم ورد في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا . ومن الدال
على الحال يقال هي نافية ومن زائدة   فتميم تجيز اتباعه اما على بدل الاشتمال لان
العلقة شرط في الاستثناء المنقطع ولما بل بعض ادباني ولما عطف نسق كما يقول
الكوفيون   لن صح التفريغ اي تفريغ ما قبل الا لما بعدها ليصح عمل العامل في
التابع احترازا عن نحو ما زاد هذا المال الا النقص فيتعين النصب لانه لا يقال زاد
النقص وتحقيقه ان المراد بالنقص القدر الذي نقص وذهب وجعله منقطعا
لان المراد بالمال الموجود الى حين المال فاعل زاد فالمستثنى منه مذكور كما هو واضح
وقولنا لا يقال زاد النقص ينبغي كل الناقص على ما علمت في معنى النقص
والناقص ما كان ناقصا لا يكمل وح فليس العقد من هذا الاستثناء المنفي
لما بعد الا لما علمت بل العقد بمجرد الاخبار بالمستثنى هكذا ينبغي ان يفهم ولما
كلام آخر مع الحلبي على الازهرية   اي البعض لكن العقد في قولهم قام القوم
ليس زيدا الح على زيد بانه ليس من البعض القائم لا الحكم على البعض بانه ليس زيدا
كما تقتضيه هذا الاعراب وان تلازما لكن الملحوظ مختلف كما ذكروه في ومن الناس
من يعبد الله على حرف حيث قالوا من اسم بمعنى بعض مبتدأ لان المقصود الحكم على
بعض الناس بانه يعبد الا على من يعبد بانه بعض الناس فتامل   وشاهد قوله
يوصيكم الله في اولادكم حيث رجع الضمير للكاف ثم يحتج لذكرنا فالاحسن ان المراد
ما لا ولا واحدا ولا مطلق وقوله للذكر مثل حظ الانثيين اي المذكر من هذا المطلق ان
كان ذكرا وقوله فان كن نساء الضمير للاولاد اي فان كن من جنس النساء الخلص
فتامل . الكميت بصيغة التصغير ؛ ومنه قيل كميت بلدة لنا ...

ای سکونا ومنه البلید لان ذهنه لا یتحرک فی الدقائق واذا اتصلت بهن ما ویقال

ما المهیئة لانها هیئتها للدخول علی الافعال ولبعضهم مجال ما عشر فان رمت حصرها

فدونکها فی ضمن بیت تقررا ستفهم شرط الوصل فاعجب لنکره بکف ونفی زید تعظیم مصدر

وبعزی الی الاستاد من ذاک شطره واخر شطر به حروف کما تری اراد بالزائدة

غیر الکافة نحو فبما رحمة عما قلیل وبالکافة غیر المهیئة نحو قلما ولاسیما زید بالرفع فکفی

بین الاضافة والا فالزائدة تشملهما کما ان الکافة تشمل المهیئة تحمل المنصوبات

وترک مفعولی ظن لانه ادرجهما فی المفعول به وان لم ینبه علیه لان الناصب لا یدخل

علی الناصب اجاز بعضهم جئت لکی ان تکرمنی علی کون کی بمعنی ان مؤکدة للام او جعلت

وان توکیدها او بالعکس فافادان الناصب یدخل علی مثله وهو القیاس الاتری دخول الجازم علی

مثله فان لم تکرمنی اهنک کیما ای نقر الشاهد فیما وان قیل ان ما هنا کافة لا مصدریة وبعد ثلاثة

من حروف العطف وجعلها فی الثلاث بعد بعضهم ثم وجعلها فی القسم قسما مستقلا

بغنی الی نحو لالزمنک او تقضینی حقی فی الحقیقة یحسن جعل او هنا بمعنی الا وکانهم

راوا انه حیث کان اللزوم امرا ممتدا احسن ان یعتبر له غایة فی قراءة من نصب

واما من رفع فنظر الی انه بالنظر لزمن التکلم لیس مستقبلا بل ان ارید زمن قولهم فهو حال

وان ارید زمن التکلم بالآیة عند نزولها کما هو ظاهر فهو ماض ثم جعله مستقبلا بالنظر

لما قبلها معناه بالنظر لبعض الزلزال والکرب الذی مضی فلا ینافی ان هناک بعض

منه متاخرا عن القول لانهم قالوا ذلک فی اثناء الکرب وقیل مجیء النصر بداهة فتامل

کقولک شربت حتی ادخلها انه یتعال الدخول مستقبل بالنظر لما قبلها وهو الشرب

وکانهم راوا ان القصد فی هذا وما بعده انما هو الاخبار بحاصل الآن فلیس القصد فیه الی

استقبال اصلا بخلاف حتی یقول الرسول فانه لما لم یکن المعنی فیه علی الحال کان

لتوجیه الاستقبال مجال لکن انت خبیر بانه یصح فی الآیة الحال المحکی وفی المثال الحکم

بانه مستقبل بالنظر لما قبلها وان کان حالا فالاشکال باق فتامل وحرر الثانیة

لام العاقبة اقول لم یذکرها فی المتن کانه رای قول بعضهم انه من اقسام العلة

اللام الزائدة ویمکن انها تعلیلیة والمفعول محذوف ولیست زائدة فی المفعول به

والتقدیر انما یرید الله ما یرید لاجل ان یذهب عنکم الرجس وامرنا بما امرنا لاجل ان نسلم

لرب العالمین او ان الفعل منزل منزلة اللازم لام الجحود ای اللام المصاحبة

للجحود وهو النفی ولیس المراد به نفی المعلوم المحقق الاتری الایات ان کنت تعرف ثم اختلف

فی لام الجحود فقیل هی زائدة فی خبر کان وهو قول الکوفیین ویفتقرون الی حذف فالتقدیر

ما کان الله ذا ان یذروا فما التاویل بالوصف فلا اذ لم یسمع فی یذر الا المضارع والامر

ای التقسیم

اى ان خاف فتحتم النهى اللهم ارزقنا الخوف منك يا رحيم ولو اسمية اى

بفعل الامر ومثل له بقوله تعالى قل تعالوا اتل او باسمية غير خبر ومثل له بقوله ابن لك

او باسم فعل ومثل له بمكانك تحمدى او تستريحى او بما لفظه لفظ الخبر ومثل له بقوله حسبك

حديث ينم الناس فان حسبه اما بمعنى كاف واسم فعل مضارع بمعنى يكفى فلم يرتب الامثلة

كون الجواب محبوبا اى ليصح حلول ان مع لا النافية قبله قال الاشمونى

وشرطه بعد الامر صحة ان الشرطية بدون لا فلا يجزم فى اكرمنى لا اكرمك اذ لا يناسب

ان تكرمنى لا اكرمك ويجرى فيه خلاف الكسائى تقديره فافعل وهو معلوم بالذوق

من الشوق طول الكلام وهو مما يحصل منه الخوف لانه لا انجاف فيه بل راحة من

الطول الزائد فليس مما نحن فيه اى لان كلامنا فيما اذا حذف الشرط مع جملته بان

حذف الفعل والعامل او كان ومعمولاها اللذان انما يتم الكلام بهما وقوله فى صدر

المسئلة تحذف فعل الشرط وحده لا ينافى هذا لان معناه بدون الاداة احترازا

من الجزم فى جواب الشرط هذا هو المذهب الصحيح ومقابله ان الجزم بلام الامر

مقدرة ورد بانه لا يظهر فى اكرمنى اكرمك اذ لا تدخل فى الشائع على فعل المتكلم والجزم

مناشائع والقول بانه يغتفر فى المقدر ما لا يغتفر فى الملفوظ ترويج وقيل بل الطلب لانه

ضمن معنى التعليق ورد بانه معنى حقه ان يؤدى بالحرف والذى عرف تضمنه معنى الحرف

انما هو الاسم لا الفعل واقول قد تضمنت عسى الترجى ونعم المدح وبئس الذم الى غير ذلك

على انه يرد على اضمار الاداة ان الجزم فى الفعل كالجر فى الاسم وحذف الجار وابقاء عمله

شاذ وهذا انما لم يجزم فى جواب النفى لان فيه جزم بعدم الوقوع كالايجاب الذى جزم بالوقوع

فبعد عن الشرط الذى يحتمل الوقوع وعدمه بنية الوقف اى فانى على حالة الوقف

وهو السكون لاختلاف معنييهما اى لان لكل منهما معنى مستقلا فليس معناهما

واحدا حتى يكون بدل كل ولا الثانى جزء الاول حتى يكون بدل بعض واما قوله وعدم

دلالة الاول على الثانى فهو نفى لبدل الاشتمال لان ضابطه ان يدل المبدل منه على البدل

اجمالا فقولك نفعنى زيد يدل على شئ نافع علما او مالا او جاها اذ لا معنى لنفع الذات من

حيث هى فقولك علمه بدل اشتمال هذا وقد يدعى هنا صحة بدل الاشتمال اذ لا تمهن معناه

اللفظ والعظمة فى ذاتها حسنة لا معنى للنهى عنها فلا بد من وجه للنهى كعدم الاخلاص او طلبه

الاكثر منها فقوله تستكثر بدل اشتمال ولعمرى هنا دلالة اوضح من قولهم ان تاتنا تسألنا

نعط ومن ثم امتنع فى الشرط ظاهره انه مفرع على ما قبله وليس كذلك انما هو مفرع على احد

الشرطين المذكورين سابقا وهو مضى الشرط الا ان يقدر ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط

وقيل يجب فى نية التقديم على اداة الشرط فى مذهب س وقيل هو الجواب فقد لم يجزم

لانه على حذف المبتدا اى فانا اقوم وقيل المللم تحمل الاداة فى لفظ الشرط لكونه ماضيا
مع انه يلصقها اهملت فى الجواب راسا لبعده منها وجب مراعاة الشرط لتقدم
اوتاخر كانه لتقوى الخبر بوجود الطالب له فروعى الاقوى فى الحاجة وهو الشرط المفيد
لا القسم المؤكد فتامل بلطف ويجوز النصب لا الرفع لانه لا يستانف بين فعل
الشرط وجوابه هذا والحق الكوفيون ثم بالفاء والواو كمل الافعال ترفع اقول
يعنى الافعال الاصلية التى لم يمنعها مانع فخرج بالاول كان الزائدة فلا ترفع والفعل
المؤكد لغيره كقام قام زيد فان الفاعل للمتبوع ان قلت بل هما معا عاملان فيه
كما يعمل عامل المتبوع فيه وفى تابعه قلت يجوز اثران لمؤثر واحد ويمتنع مؤثران
لاثر واحد فتامله وخرج بالثانى طالما وقلما وكثرما وقصرما لانها كفت فهذه الستة افعال
لا فاعل لها الا المتشبه بالمفعول به مطلقا اقول معنى مطلقا فى جميع جزئياته
وقوله الا الخبر يعنى خبر عامله وهو خبر كان واما خبر المبتدا بحسب الاصل الذى لا يقال
انه خبر الفعل وهو معمول ظن فيدخل فى المفعول به كما ياتى له وقوله فناصبها الوصف الخ
لف ونشر مرتب وقوله والناقص اقتصر عليه لان كلامه فى الفعل والا فهنا حروف تعمل
عمل كان والمبهم المعين او النسبة كلا هما دخول المبهم وعمل المبهم من نحو رطل
وعشرين وان كان جامدا لا يشبه الفعل لتاديله بالمشتق اى موزون بالرطل ومعدود
بالعشرين او عرض هذا ليس كليا الا ترى ان غضبت على زيد ذا عرض وقد تعدى
بالحرف ثم مراده بالوصف ما لا يشاهد كالمرض فانه التالم وانما يشاهد اثره واما خلق
الثوب فنفس ذوابه المشاهد فتامل فانكسر وظرف هما كذا ما يدل على مرض كمرض
وفرح وسمن ما يدل على صفات حسية كطال وتعدد علامات اللزوم لا يضر كما لا يضر تعدد
علامات الاسم فى مررت بزيد او فعل اللذين وصفها على فعيل يرد عليه بخل
فهو بخيل مع انه يتعدى بحرف الجر نحو بخلت على زيد بالمال وكانه اراد ما وصفها ليس
الا فعيل وبخل يقال فيه باخل ايضا ورأى يعنى لا من الرأى المتعلق بشئ واحد
بل من رأى الشئ اذا اعتقده كذا فهى متعلقة بامرين وكذا قوله لا بمعنى عرف معناه
لا بمعنى عرفها المتعلقة بشئ واحد كما قيل المعرفة تتعلق بالبسائط بل بمعنى علم الشئ حاله
كذا تامل فاما ثانيها كمفعول شكر اى فى انه يتعدى له الفعل بنفسه تارة وبالجار اخرى
ثم ان مراده بالثانى مكمل العدد اثنين اى ما يتحقق به عدد الاثنين ولو الاول بدليل
تمثيله الاتى كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنته طعامه ووزنت له طعامه هكذا
ينبغى ان يفهم وان كانت مقابلته الثانى بالاول تقتضى انه الاخير وجعل اى بمعنى
اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم لان كلامنا فى افعال القلوب

واما جعل التصييرية فناتي في افعال التصيير ووردى في لغية بتصغير الحقير
واللغة الكثيرة كما ياتي انه تعديه بالحرف لواحد وهو مبني للمفعول والمراد منه الفاعل على حد أركم
وجن وهب وتعلم بمعنى اعلم ظاهره انه تفسير لهما وهو المتبادر من البيت الآتي اي ان
لم تجوني فاعلم اني امرؤ هالك ويستعمل هب ايضا في الفرض والتقدير نحو هب ان ابا هم حجر
في اليم على انه مفعول لاجله قولك في التعليل هنا بعيد فالاولى انه لا يلزم من
تعلق الجار بالعامل تقدير الا ترى مرض زيد في الدار اذ المتعدي بالحرف يكون المجرور
مفعولا به معنى واقع هو عليه كمررت بزيد وغضبت عليه وبهذا تعلم ان جعل المص بخلت بكذا
متعديا وكذا غضبت من زيد لا يظهر لان غضبت من زيد معناه اتصفت بالغضب
من اجل زيد فالمجرور مفعول من اجله جر بحرف التعليل لفقد الشروط كما جر بباء السببية
في ذل بالضرب وسمن بالاكل كذلك لاختلاف فاعل الضرب ووقت الاكل مع عاملها
ان قلت على كلامك ما معنى كون الخير في امر تك بالخير مفعولا ثانيا بالحرف مع انه
لم يقع عليه الامر قلت لما اراده ياتي منصوبا مفعولا به كثيرا حكم له عند الجر بحكم النصب
فتامل في ذلك والجملة المعلق عنها في موضع النصب لانها سدت مسد المفعولين والا
فالقياس ان المحل لكل جزء منها وحده بينها وبين معموليها اوبينها وبين جملة سد مسدهما
بجملة جواب القسم علمت صبيحة اي يوم في صبيحة منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف
خبر مقدم ان قلت ان قدرت المتعلق مقدما لزم ان المضاف للاستفهام عمل
فيما قبله مع انه يكتسب منه الصدارة وان قدرته مؤخرا لزم عمل ما بعد الاستفهام فيما
قبله ولا يجوز تقديره بعد صبيحة وقبل اي لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه
قلت نختار الاول ويغتفر في المحذوف ما لا يغتفر في المذكور والثاني ونقول
المضاف للاستفهام كانه هو الاستفهام والاستفهام يعمل فيه ما بعده فكذا ما هو
بمنزلة الاستفهام ومحصله ان المضاف والمضاف اليه كانهما اسم واحد للاستفهام
فتامل تحاي منصوب على المصدرية مبني على ان منقلب الحدث ويصح انه
للمكان فالنصب على الظرفية التتابع لعل جعلت من المعلقات دون ان
المفتوحة في علمت ان زيدا قائم كانه لما اثرت علم في ان الفتح حكموا بانها عملت في معموليها
بمقولة لعل ولا تعليق وانما منع الاعراب لان الجملة لا يظهر فيها اعراب كما منع منها
البناء في علمت من هذا واما لعل فعلم لم تؤثر فيها شيئا فمن ثم حكموا بان علم انما
تسلطت على المعمولين بعدها لكن لعل علقتها عنها واظهرت فيها عمل نفسها فتامل
اهلكناهم بالاستيصال اي انه اطلق المسبب وهو لازم مجهول وارادة سببه
وهوا ذهابهم من اصلهم بحيث لم يبق منهم احد يخلفه ويؤيده قراءة ابن مسعود

اقول لاتابيد لجوازان من موصول والمفعول الاول فيهما محذوف اقول
المحذوف هو الثانی ای کالوهم شيئا او وزنوهم شيئا وكانه اطلق عليه ايضا لانه
اطلق على المذكور ثانيا وان كان بمعنى يحمل العدد اثنين كما سبق لنا تحقيقه عند قوله
فاما ثانيهما كمفعول شكر ولا غير الاول في باب اعلم وذلك ان غير الاول اصله
من باب مفعول ظن فله حكمه واما الاول فيحذف لدليل ولغير دليل والحذف لدليل يقال
له اختصار والفعل معه باق على تعديه ومفعوله المحذوف لدليل كالثابت ولغير دليل
اقتصار وهو ان ينزل الفعل منزلة اللازم ويقطع النظر عن المعمول بالكلية نحو
فلان يعطي ای يفعل الاعطا من غير نظر الى ان المعطى دينار او درهم او غيرهما
هذا وقوله ولا يجوز حذف المفعول في باب ظن مراده بالمفعول الجنس فيصدق
بالواحد والمتعدد واجمعوا على ذلك ان قلت مقتضى النظم العكس
بان يجمعوا على المنع في حذف المفعولين اقتصارا ويجرى الخلاف في حذف احدهما
قلت المدار على السماع فيمكن انه سمع شبهه في الثاني دون الاول على ان الحذف
اقتصارا تنزيلا منزلة اللازم من كل وجه فاغتفر واذا حذف احدهما فكانه تلاعب
لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فليتامل ذلك الرواسيا يوسمن الارض بسيرهن
الجارى على الفعل بان يستوفى حروفه كغسل من غسل وعطا من عطى اما من اغتسل واعطى
فاسما مصدر كما ياتى لم وشان ما يخلقه الخ كانه انما جعل الاول يحل محله ان والثانى
ما لان ال للاستقبال والدفع في الآية مقصود حدوثه واستمراره في المستقبل بخلاف
الخوف فان القصد حدوثه لا بقيد الاستقبال . بكونه نكرة اى بناء على قول ابن الحاجب
النكرة للماهية الصادقة بالقليل والكثير وكذا الفعل واما ان قلنا النكرة للواحد
فهي بعيدة عن الفعل كالمحدود بالتاء الذى لا يعمل اذ الفعل يدل على مطلق الماهية
فتوجه الاقيسة ح باستعمال ال والاضافة اللذين هما من خصائص الاسماء ويعارض
بالتنوين وكانهم اغتفروه لانه يدخل الفعل في الجملة اذا كان لغلو او ترنم نحو وبعد وعلى
المرء ما يامرن ردى بالنصب فلا ضرورة هذا انما يتم على مذهب ابن مالك في الفرد
لا على مذهب الجمهور كما لا يخفى فمفسد للمعنى اذ العساد على ان ال للاستغراق اما ان
جعلت للعهد او الجنس وقوله من استطاع مبين للمراد فلا على انا نختار الاستغراق
ويجب على جميع الناس حمل المستطيع على الحج تنفيذا لحكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف
ان قلت بما فيه قلم من ترك الحج فانه يحسبه كما صرح به ابن ابی زید وغيره قلت
معناه انه لا يحد بقتل ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافي حسنه ولومه على ان
توهم ذلك انما سببه عدم تحقق الاستطاعة لخفا اسباب العجز فتامل جنعيف النكا

التاء من بنية المصدر وليست تاء الوحدة المانعة للعمل فان صغر او وصف لم
يعمل ظاهره ولو كان بال ثم الظاهر انه اذا وصف بعد العمل صح بدليل ما سبق في المصدر وقوله
هنا او وصف دليل على ان المراد بقوله في المصدر ولا يتبع ولا يوصف لان الذي يختص
بالاسم وبعد الشبه من الفعل انما هو الوصف لا التاكيد والبدل لانهما يقعان في الافعال
فكانه احتباك ان كان حالا او استقبالا لشبهه المضارع جاز استعمال المشترك
مراده بالمشترك مطلق متعدد المعنى والا فالمشترك الاصطلاحي انما يقال اذا اتحد اصطلاح
التخاطب بكسر الراء وهو قاعدة مفعل كمضرب ومسجد من يسجد بالضم الا ان اتفق
عين المضارع فيفتح ايضا كمفرح وتاولها غيرهم بحكاية الماضي على انا نقول البسط
حاصل الآن ايضا والوصيد باب كضيغم والكهف الغار ورايته ضاربا وراى علميه
ويكفينا المخبر عنه ولو بحسب الاصل اي سماتها والضمير للنوق اي نحرها كثيرا على وزن
الفعل اي كفرح وفهم وعلم وسمع عادمها اي مباشرة وبواسطة كالمضاف لما فيه ال
والسببي نسبة للسبب وهو لغة الحبل يرتبط به الامتعة اطلق على الضمير الرابط الاوصاف
والصلات بالاخبار وما نون منه نكرة لكن التنوين سماعي فلا يجوز في نحوها عليكه
بله الاكف كانه خط الانسان استعظم قطع السيف الاكف وقيل اسم للالصاق يعني
فالباء للالصاق متعلقة بعليك لان الجار يكفيه معنى الفعل هذا والظاهر ان الباء زائدة وان
الالصاق وغيره يؤخذ من المقام ولو لم تذكر الباء فعليك الوسادة فيه معنى الالصاق بخلاف
عليك بالتقوى ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمرو ووجهه ان شتان بمعنى افترق
والافتراق انما يناسب المتعدد والذي بين زيد وعمرو شيء واحد ان قلت ما وجه تجويزه
قلت تضمين شتان معنى بعد اي بعد الفرق بينهما وعظمت المسافة التي تفاضلا بها
بظاهر قوله تعالى يشير الى انه مؤول باضمار فعل اسكت سكوتا ما اي اوجد فردا من افراد
السكوت وليس يلازم ترك الكلام بالمرة لان النكرة في سياق الاثبات لا تعم فيمتثل بالسكوت
عن سيرة وفتح اخرى واشتهر انه لا يمتثل على التنوين الا بترك الكلام راسا وكان وجهه ان
معناه لا تتكلم كلاما والنكرة في سياق النفي تعم ثم الظاهر انه اذا نون رويدا ونصب الضمير يؤتى به
منفصلا فيقال رويدا اياه ولا يقال رويداه وان كان القياس اتصال الضمير بعامله الا
ان الاتصال بعامله الاسمي يشبه الاضافة فلا يجامع التنوين ثم معناه السكوت اي المعهود
اي عن كلام مخصوص او عن كل كلام بحسب ما بينك وبين مخاطبك وان اشتهر الاول فقط
عمل المستقر الانسب لقوله المعتمد ان يقول عمل مستقر العمل لهما لدلالتهما على المتعلق وقيامهما
عندهما حتى كانه معناهما انتهى فان قلت ففي اي مسئلة وارد على تمثيله بجار الذي اخوه مع قوله
اولا على ما ذكره في باب اسم الفاعل فافهم وعكسه نحو فجار انه لا يعمل باجماع ربط بكسر الراء هي الملاية

والمسهل المخطط تائب فاعل وان كان هذا سماعيا بالا فافعل التفضيل كافعل التعجب
تمامه فيما يصاغ من المبنى للفاعل متفاوت المعنى ليتاتى فيه التفاضل والتعجب لا يصح التعجب الا استغنا
زيادة فى وصف فاعل خفى سببها فلا يصاغان من الفعل لانه شئ واحد لا فيه ازدياد الوجه
وحمر فيهان دليله لا يظهر فى حمر الهشم الا ان يقال حمل على المعتل لانه موازن له ثم غير شار
اخرج هذه الافعال بزيادة قيد هو ان لا يكون اسم فاعله على افعل ولا يلتفت الى انه مزيد متعدد
عاملان بينهما ارتباط اما بعطف نحو قام وقعد زيدا و يكون الثانى جوابا للاول جواب
الشرط نحو آتونى افرغ عليه قطرا او جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة
او كون الثانى من معمولات الاول نحو وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا قلت او التا
مرتبا على الاول نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وعزة ممطول معنى فان القراءة مرتبة على الاخذ والعنا
والتعب مرتب على المطل وعلى كل حال لا يجوز قام قعد زيد فيضمر لغيره مرفوعه ويغتفر
لاجل عدمه عود الضمير لمتاخر لفظا ورتبة فيضمر لغيره ما يحتاج اليه ولو منصوبا لانه
عائد على متقدم رتبة لانه معمول الاول فلا تنازع بين الحرفين واثبته بعضهم
فى ان لم تكرمنى فان كلا منهما يقتضى الجزم والجمهور يقولون ان عاملة فى فعل ماخوذ من معنى
لم اى انتفى اكرامك فهى عاملة فى محل لم ومدخولها فلا تنازع فى نحو زيدا ضربت واكرمت بل
هو معمول لما يليه جزما وحذف من غيره اذ لما اتى العامل الاول استحق المعمول فلم يات الثانى
الا بعد عمله فيه بخلاف ما اذا تاخر المعمول عنهما لكن انت خبير بان تسمية ذلك تنازعا قد يدعى
له وجه صحة ولا مشاحة فى الاصطلاح ارجو واخشى لحيقال هنا اكثر من معمول لان
مبتغيا مالا معمولة لعامل صاحبها وكانه راى ان الاظهر الابتغاء عند الدعاء لكن انه خبير
يصح عند الخشية على ان الرجاء كالدعاء ثم ظهر ان الحق مع المص لانه لا تنازع فى حال ولا تمييز
لوجوب تنكيرهما فلا يتاتى اضمارهما فى المهمل فتدبر فى احد القولين وقال ابن مالك هما خبر
والمرفوع مبتدا موخر قائلا لا يقع التنازع فى المرفوع السببى اعمال الاول لتعذره كما قيل
فى الفعل المؤكد لا فاعل له والفاعل للاول نحو قام قام زيد الصواب فى القياس لسلامته
من الفصل بين العامل والمعمول باجنبى والتوكيد غير اجنبى ان قلت يلزم الفصل عند
البصريين فى نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما كما ياتى قلت هذا امر جزئى فافهم
غير مفصول باما والا ترجح الرفع نحو ضربت زيدا واما عمرو فاكرمته لان ما بعد اما كلام
منفصول عما قبلها فلا يعتبر بينهما مناسبة او كان المشغول طلبا لان الطلب قد يقع
فى الكثير خبرا للمبتدا فمن ثم منعه بعضهم متوهما انه التانى من عنوان خبر وطلب على اسلوبنا
من انه لا مانع من العمل فى السابق الا الضمير الشاغل وفيه انه يلزم خروج مسائل ما يختص بالابتدا
واستويا فى نحو زيد قام وعمرو اكرمته فوكت حق التمثيل وعمرا اكرمته معه ليكونه على بعد

العطف على جملة الخبر هناك رابط في المعطوفة يرجع لزيد قيل المثال لا يشترط صحته على ان الغرض
مثال المطلق مسوق بذي وجهين وان توقفت صحة التركيب على شئ آخر ولبعض المحققين
من الاعاجم هناك كلام غير هذا حاصله انه لا عطف على جملة الخبر اصلاً بل العطف على كل حال
على الجملة الكبرى لان الجملة الكبرى لها اعتباران صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوفة والجملة الكبرى تارة
من حيث صدرها وتارة من حيث عجزها وح فلا حاجة لرابط اصلا وهو دقيق اصلية ان
يجوز فيه الامران اقول مراده بالجواز ما قابل الامتناع لا استواء الامرين لان هذا ليس اصلا
اذ انما يكون في قام زيد وعمرو اكرمته والاصل ترجيح الرفع تامل تابع في معنى التابع لنا
كلام مبسوط في كتابة الازهرية فارجع اليه ان شئت مطلقا محدودة اولا والثاني عدم
توكيده اتفاقا نحو دهر وحين فلصدقه على القليل والكثير لا فائدة في تاكيده ولا يعاد
ضمير متصل نحو ضربته ضربته ويحتمل هذا ان يكون للفعل او الفاعل والمفعول فان قلت ان
تعين تاكيد الثاني او هو فالثالث من استعارة اي نقل الضمير الرفع لغيره وان قلت ضربته ضربته
احتمل الاولين فقط هذا والظاهر ان توكيد الفعل المسند للضمير باعادته وحده ممتنع او غير
شائع نحو ضربته ضربه او ضربتك ضرب والقول بالالتفات في ذلك بعيد ولا حرف
غير جوابي نحو كسرت بالجر بالجر رد التوهم انك كسرت الجر وعليه فهو توكيد لمعنى الباء اما ان كان ردا
لتوهم الكسر بالسكين مثلا فهو توكيد للجر لكن على الاول هو ظاهر في محل الاضمار اذ الظاهر كسرته بالجر
به اعتذر لان المقام للتاكيد في الجملة اما الحرف الجوابي فكالمستقل يعاد وحده كما يؤتى به ابتداء
كذلك وشذ اعادة غيره وحده كقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء
واسهل منه قوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ويستثنى
من ذلك اجمع الخ فمن ثم قال بعضهم اذا قلت جاء الجيش اجمعه فاجمعه بدل لا توكيد لان التوكيد
به لا يضاف للضمير قطعت رؤس الكبشين فالتثنية ظاهرة والجمع مراد به ما فوق
الواحد والافراد مراد به الجنس الصادق بالاثنين مفيد توضيح هو في المعارف ولم يقولوا
فيها تخصيصا لان عمومها لعارض الاشتراك فجعلوه خفاء عارضا وازالته توضيحا والتخصيص
ازالة العموم الاصلي وانت خبير بان هذا مع ضعفه لا يظهر في غير العلم من المعارف فمن
ثم لم ينظر له بعض وعبر فيها بالتخصيص مثل النكرات كابن عقيل في شرح الخلاصة ولا
يكون اخص اقول الظاهر مذهب من جوز كونها اخص لانها موضحة او مخصصة فلتكن
باخص وكان من منع قال لا يكون التابع اشرف من المتبوع ويحتاج بسط ذلك الى
شرح طويل اقول يرد على من قال ان عطف بيان ان عطف البيان موضح او مخصص
وكلاهما منتف هنا ويجاب بانه موضح وذلك ان المثنى مثنى والحكم المتعلق به يحتمل انه من حيث
كل فرد ويحتمل انه من حيث الهيئة الاجتماعية بل ربما كان المتبادر الاول كما يظهر لك في قولنا

لا تضرب الزيدين وليس مرادا هنا اذ نفى كل من الالهين كفر فقوله اثنين توضيح وبيان
لان النهى عن الالهين من حيث انهما اثنان فلا ينافى انه لا بد من احدهما كما يفسره قوله
انما هو اله واحد فاياى فارهبون ولما كان هذا خفيا لم يعتبره النحويون وقالوا انه صفة
مؤكدة ولا يدركون تدقيق اهل المعانى والبيان الناظرين للنكات وان لم تقتنع بهذا
وتشوق نفسك بسط فى المقام حيث اشار لك بذلك المص الامام فلنتل عليك عبارة المولى
سعد الدين فى المطول ونصها فى بحث بيان المسند اليه فان قلت قد اورد المص يعنى
الخطيب القزوينى صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب
الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكى فى عطف البيان مصرحا بانه من
هذا القبيل فما الحق فى ذلك قلت ليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه عطف بيان صناعى
لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده
فى المبحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكى
ويكون مقصوده انه وصف صناعى جىء به للايضاح لا للتاكيد مثل امس الدابر مثلا وقع
فى كلام النحاة وتقرير ذلك ان الهين حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية
وكذا الفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى
عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى انه اثبات الواحد من الاله لا
جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذى
قصده صاحب الكشف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد
المخصوص فاذا اردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع
بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اى يحققه ويقرره ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون
بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشف
ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشىء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل
اورد فى المفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثالا للوصف لما كد فعوا مسئى الدابر فالحق ان كلا
من اثنين وواحد وصف صناعى للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا
طائر يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة للدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان
القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالاثنان يشتركان فى ان الوصف
فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى
العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون
العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمتمم وبه يتبين ان لا خلاف بين صاحب
الكشف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه

لاوصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه ذكر ليدل على معنى فى متبوعه
على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين دواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوع
يكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعنى الاثنينية والوحدة
دون الآخر اعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة
واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة
لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او ذم او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى
ويكون الغرض من دلالته شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد
للدلالة على الاثنينية والوحدة فيكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر
ذكر ليدل على الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكى جعل من
الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج هذا عن الصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فقط لانه
لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم انه يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه الا ترى
الى ما ذكره صاحب الكشف فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا
والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى
انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ اثنين من الآلهة على ما مر تقريره انتهت عبا
المطول اخص هو يوهم الابهام والغرض انه علام وامتنع فى صفة المدح هو وجيه لكن
قال غيره المدح من الصفة ويجوز تقديره اعنى وغيره ما عدا مفيد الذم وقياسه فى الذم ما عدا
مفيد المدح غير صفة يحتمل ان مراده بها المشتق ومثله المؤول به فكانه قال تابع جامد ويحتمل
ان مراده بها النعت واليه نحى فى الشرح ان لم يجب نحو قام زيد اخوها قد يدعى صحة البدلية
وكونه من جملة اخرى امر تقديرى لا يمنع ارتباط الاولى بضميره وفى الظاهر هو من تعلقات الجملة
الاولى ومن توابع ما فيها كما ان كون المبدل منه فى نية الطرح لا ينافى عود الضمير فى البدل اليه
نحو اكلت الرغيف ثلثه او امتنع احلاله محل الاول الا انه يكون البدل على نية تكرار العامل
ان يقول او امتنع تقدير العامل له ان قلت ما يمنع التقدير يمنع تسلط العامل الاول حيث جعل
عطف بيان قلت التقدير يمنع بطريق الاستقلال والعمل بالتبع يغتفر فيه ما لا يغتفر فى غيره
ان قلت ح ما معنى جعلهم البدل من التوابع قلت نظر اللفظ ويمتنع فى مقام ابرهيم
اى يمتنع عطف البيان فى قوله تعالى فى شان البيت الحرام فيه آيات بينات مقام ابرهيم فلا يجوز
بان مقام ابرهيم عطف بيان لآيات بناء على انهما شئ واحد وان المراد بمقام ابرهيم ما قام به
من الامور المعبر عنها بالآيات وذلك ان عطف البيان موضح او مخصص ودلالة مقام ابرهيم
على هذه الامور اخفى من دلالة آيات بينات عليها اذ المتبادر من مقام ابرهيم المكان الحقيقى الذى قام به
والاخفى لا يوضح الاظهر فلا يخصصه لخفاء معناه فى نفسه وبالنسبة له ان قلت قد ذكر صاحب الكشف

دون الاول كالوصف بالاخوة فى جاء زيد اخوك والضميران متحدان من كل وجه الا ان يقال
الضمير الثانى يرجع الى المعهود فكان بمعنى زيد ضربته ضربت المعهود بينى وبينك ولو قلت
ضربته هو كان بالاتفاق توكيد المعل لكنه انه من باب استعمال ضمير الرفع فى موضع النصب لمصاحبته
لضمير النصب وحيث كان بدلا فهو فى التقدير من جملة اخرى فلا مصحح لاستعمال ضمير الرفع
لاولنا واخونا جعله بدل كل بناء على ان العطف ملاحظ قبل الابدال والا فهو بدل بعض
بلم قريش فهذا ضرورة ان قلت قريش محيطة بهم قلت هذا فى كل بدل كل انما
المراد ان يكون فى البدل نص على التعميم كقوله لاولنا فتامل عدوا بدل من اخاه وهو محل
الشاهد الابعد بتوكيده بالمنفصل او فاصل ظاهر فان اى فاصل يكفى فى التوكيد والمبا
من الالفة تعين الضمير المنفصل ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم فيان هذا من الترتيب
البدل والنسق كالمنادى المستقل وجهه انهما ليسا متممين للاول حتى يتبعاه بل البدل هو
المقصود وحده والنسق مقصود كالاول وكذلك اذربيجان ظاهره انه ممنوع من الصرف
مع ان فيه تفصيلا ذكره فالاولى ان يقول واما اذربيجان فان اردت به البلدة المعينة منع
وان نكرته بان اردت بلدة ما مسماة به صرف فقدروا العدل ان قلت هلا قدروا غيره
قلت مرجع العدل تحويل اللفظ فى الحروف ونظائره كثيرة فى التصريف وكثرة الشيء تسا
على تقديره عند عدمه والله سبحانه وتعالى اعلم بما هنالك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على اشرف الخلق وعلى اله وصحبه والتابعين

قد تم انجاز طبع هذه الحاشية الدقيقة الحاوية للنكات الغريبة والمعانى الرقيقة
بمحروسة مصر القاهرة جعلها الله بانواع الخيرات عامرة على يد ملتزمها العلامة الهمام
الجهابذة الكرام مولانا الفاضل الشيخ طالب افندى الحلبى المقيم بالازهر
نور الله بلطفه ورزقه الحظ الاوفر والمسلمين اجمعين آمين
وقد تمت كتابتها فى سلخ ذى القعدة الذى هو من شهور سنة ١٢٧١
على يد اضعف الكتاب الراجى من مولاه الثواب
احمد بن الحاج اسمعيل الشامى المشتهر بالنجادى بصره
الله عيوب نفسه وغفر له المساوى ولوالديه
ولمن دعا لهم بخاتمة السعادة والمسلمين
اجمعين وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا الى يوم الدين
آمين